

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

# مطبوعة في مقياس التحليل المالي

لطلبة السنة الثالثة

تخصص: إدارة مالية و مالية التأمينات و البنوك

إعداد الدكتورة:

ساجي فاطمة

السنة الجامعية: 2016 - 2017

## فهرس المحتويات

01	..... مقدمة
02	..... المحور الأول : عموميات حول التحليل المالي
14	..... المحور الثاني : القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي
20	..... المحور الثالث : تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي
33	..... المحور الرابع : تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية
44	..... المحور الخامس : التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي
57	..... المحور السادس : دراسة و تحليل حسابات النتائج
66	..... المحور السابع : دراسة و تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة
69	..... المحور الثامن : دراسة و تحليل التدفقات النقدية " جدول التمويل "
76	..... المحور التاسع : دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة
83	..... المحور العاشر : التحليل المالي في الأجل الطويل
89	..... المحور الحادي عشر : حالات عملية شاملة حول التحليل المالي
116	..... قائمة المراجع :

### المقدمة

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد و تقييم البدائل الإستراتيجية المختلفة و ذلك بتمكين الإدارة من استغلال الفرص المتاحة و تجنب التهديدات التي تواجهها و لذلك تأثير مباشر في خيار المؤسسة الاستراتيجي.

و يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي ، أو أي طرف آخر له مصلحة ، و لا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها ، بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها و دائئيتها ، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة و مدى سلامة مركزها المالي ، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة ، و مدى ترابطها ، و الأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

و لهذا نهدف من خلال هذه المطبوعة إلى ترسيخ المفاهيم و المبادئ المتعلقة بالتحليل المالي لطلبة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، من خلال تقسيمنا لهذا البحث إلى إحدى عشر محورا.

### المحور الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي عملية التشخيص المالي للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات ، و يهتم به عدة جهات تسعى لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و الوقوف على المركز المالي من خلال تحديد نقاط القوة و الضعف الداخلية من أجل بناء الاستراتيجيات المالية للمؤسسة.

#### 1. مفهوم تحليل المالي:

وردت عدة تعاريف للتحليل المالي يمكن أن نذكر أهمها في ما يلي<sup>1</sup>:

◀ التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل؛

◀ التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية و الارتباط فيما بينها ، و إثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات ، التي هي عليها ، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية ، المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها؛

◀ كما يمكن تعريف التحليل على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية ، من أجل تحديد نقاط الضعف و البحث عن أسبابها و معالجتها ، و كذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها و تدعيمها مستقبلاً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. وليد ناجي الحياي ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي " ، إثناء للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص

<sup>2</sup>. زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود : " التفسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 16

◀ يعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي و الأداء التشغيلي للمؤسسة ، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية<sup>1</sup> :

✓ هل أن الموجودات " الأصول " تستعمل في المجالات المرحة ؟

✓ هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل ؟

✓ هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات المؤسسة في الأجل القصير ؟

◀ و يعرف على أنه : عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات و الجداول المالية و المحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام و نسب مئوية و إيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام و النسب ، و من ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة و بالتالي تطوير عملياتها بما يلي و يحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها<sup>2</sup>.

◀ كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المؤسسة و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة<sup>3</sup>.

## 2. نشأة التحليل المالي :

<sup>1</sup> . عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، " التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة " ، اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، 2008 ، ص ص : 19 . 20 .

<sup>2</sup> . نعيم نمر داوود ، " التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية " ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 09 .

<sup>3</sup> . منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل لاتخاذ القرارات " ، دار وائل للنشر ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص

تاريخيا يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين<sup>1</sup>:

**الأول مصرفي** : إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول " الموجودات " ، و الخصوم " المطلوبات و حق الملكية " عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية ، و في عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة و بشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة و الضعف في تلك البيانات ، و في عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

**أما الاتجاه الثاني** : فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي و يعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929 ، و التي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءمتها الفنية و الحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها. إن الفشل و الإفلاس للعديد من الشركات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها و تحليلها للوقوف على المركز الائتماني و المالي للمؤسسة ، إن تطور تقنيات الاستثمار و التمويل في عقد الأربعينيات و الخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي . هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة ، و تقنيات الحاسوب و بمستوى عالي من الكفاءة و الفعالية ، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة و الدقة في تدفق التقارير المالية و المعلومات الخاصة بأداء المؤسسة.

<sup>1</sup> . عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، " التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

### 3. العوامل المؤدية إلى زيادة الاهتمام بالتحليل المالي :

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها بما يلي<sup>1</sup>:

◀ **التطور الصناعي الكبير** : لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس المال الضخم من أجل إنشاء الصناعة و تجهيزها و هذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المؤسسات الفردية و شركات الأشخاص على توفيرها و كان لا بد من ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال و بالتالي تم الفصل بين الإدارة و الملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين ، و قد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين و بالتالي زاد اهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة و الأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.

◀ **الائتمان** : الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية و الائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المديرين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى و يؤدي إلى خلق مشكلة مالية.

و لذلك تهتم بيوت المال و الإقراض المتخصصة كالبنوك اهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها ، و لذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة و تحليل القوائم المالية.

◀ **أسواق الأوراق المالية " الأسهم و السندات "** : إن الحاجة إلى أنظمة كفؤة للإفصاح المالي و المعلوماتي ، و التي توفر المعلومة الدقيقة لعموم المستثمرين لغرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق ، و يجعل التحليل المالي أداة فاعلة و كفؤة لتوسيع الخيارات الاستثمارية

<sup>1</sup> .أنظر: . عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، " التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص: 18 .

أمام المدخزين من جانب ، و قدرة الشركات على ترصين قاعدة رأس المال من جانب آخر ، علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد و بشكل مستمر على مبدأ الشفافية و الإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق ، و تمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية و يبرز هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية و تحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات.

◀ **التحكيم المؤسسي:** إن ظهور هذا المفهوم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية و الخارجية على المؤسسات.

### 4. أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات ، و الحكم على مدى كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد و عليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقق الآتي<sup>1</sup>:

- ✓ تقييم الوضع المالي و النقدي للمؤسسة؛
- ✓ تقييم نتائج قراءات الاستثمار و التمويل؛
- ✓ تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط و تشخيص أسبابها؛
- ✓ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الميزانيات و الخطط المستقبلية؛
- ✓ تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة و التي يمكن استثمارها؛
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة؛
- ✓ يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار ؛
- ✓ تقييم ملاءة المؤسسة في الأجل القصير و الطويل.

<sup>1</sup> ..عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، " التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 21 . 22 .



### 5. استعمالات التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل و اتخاذ القرارات ذات الصلة بها و هذا و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها<sup>1</sup> :

← **التحليل الائتماني** : يقوم بهذا التحليل المقرض و ذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض ، و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم ، و تقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم و الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب و ذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض و تمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

← **التحليل الاستثماري** : إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات ، و سندات القرض ، و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاية عوائدها ، و لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات و حسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

← **تحليل الاندماج و الشراء** : ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما؛

---

<sup>1</sup>. أنظر: . عامر عبد الله ، " التحليل و التخطيط المالي المتقدم " ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص. ص : 157 . 159 .

. مفلح محمد عقل ، " مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، دار أجنادين للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص ص : 233 . 234 .

و في حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى ، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم ، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها ، كما تقدر الأداء المستقبلي لها ، و في نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته؛

« تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية ، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة ، و كفاءتها في إدارة موجوداتها ، و توازنها المالي ، و سيولتها ، و الاتجاهات التي تتخذها في النمو ، و كذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ، و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة ، المستثمرين و المقرضين؛

« التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات، و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها ، و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع.

### 6. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

هناك أطراف متعددة تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف ، و يمكن توضيح أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي فيما يلي<sup>1</sup>:

أولا: الأطراف الداخلية في المؤسسة : و أهم هذه الأطراف :

<sup>1</sup>. أنظر : .. نعيم نمر داوود ، "التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 14 . 15 .

. عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، " التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 30 .

◀ إدارة المؤسسة : إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها ، و قدرتها على تحقيق مصلحة المالكين و المساهمين و كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة ، هذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي؛

◀ المالكين و المساهمين : في ظل فصل الملكية عن الإدارة لا سيما في شركات المساهمة الكبيرة ، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين و المساهمين في إطار تعظيم ثروتهم.

ثانيا : الأطراف الخارجية : و منهم :

◀ المستثمرون : إذ تتم الاستفادة من نتائج التحليل المالي من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الايرادية و نصيب السهم الواحد من الأرباح و الأرباح الموزعة؛

◀ الدائنون : " المقرضون " : ما يهمهم هو قدرة المؤسسة على الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها و كذلك كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال؛

◀ الموردون : و هؤلاء الذين يقدمون خدماتهم و بضائعهم للمؤسسة على أمل أن يتم سدادهم في نفس السنة على الأغلب ، لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة و قدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات؛

◀ هيئة الأوراق المالية : لمعرفة المعلومات عن المؤسسة و مدى مساهمتها في دعم الشفافية و الإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية ؛

◀ الغرف التجارية و الصناعية : للتحقق من مدى مساهمة المؤسسات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني؛

◀ الأجهزة الضريبية : لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية ؛

◀ البنوك و غيرها من المؤسسات المالية : بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة و إقرار منح الائتمان.

### 7. أنواع التحليل المالي:

يمكن تقسيم التحليل المالي إلى عدة أنواع تبعا لعدة مداخل يمكن توضيحها فيما يلي<sup>1</sup> :

#### أولا: الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى :

◀ **التحليل الداخلي** : إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المؤسسة ، يعتبر التحليل داخلي ، و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

◀ **التحليل الخارجي**: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة ، و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و لتحقيق أهدافها ، و من أمثلة هذه الجهات البنوك ، المؤسسات المالية ، الموردون ، ....

**ثانيا : البعد الزمني للتحليل:** إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي و الحاضر ، و بناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى مايلي:

<sup>1</sup>. أنظر: . وليد ناجي الحياي ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 20 . 19 .

. محمد سامي راضي ، " تحليل التقارير المالية - محاسبي ، مالي ، ائتماني . " ، دار التعليم الجامعي ، إسكندرية . مصر ، 2015 ، ص

ص : 131 . 124 .

. دريد كامل آل شبيب ، " مقدمة في الادارة المالية المعاصرة " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان . الأردن ، 2006 ، ص .

ص : 142 . 134 .

◀ التحليل الرأسي " الثابت أو الساكن " : و يعني تحليل عناصر كل قائمة مالية على حدى من خلال تحديد نسبة كل عنصر من القوائم المالية إلى إجمالي القائمة أو إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها ، أو نسبة إجمالي كل مجموعة داخل القائمة إلى إجمالي القائمة.

◀ التحليل الأفقي " المتغير " : يقصد بالتحليل الأفقي للقوائم المالية إجراء مقارنات أفقية لحساب التغير الذي حدث لعناصر هذه القوائم من فترة لأخرى ، أي أن التحليل الأفقي تحليل زمني ، و يتم هذا التحليل باستخدام النسبة المئوية للتغير و ليس القيمة المطلقة له. أي أن هذا التحليل يهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية و في زمن متغير أكثر من سنة ، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية ، و خلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فان هذا التحليل يتصف بالحركية ، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة و قد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي.

### ثالثا: الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى مايلي:

◀ التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة و يستفاد منه في قياس قدرات و انجازات المؤسسة في الأجل القصير ، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية ، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.

◀ التحليل المالي طويل الأجل : يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها ، و مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح ،

## التحليل المالي

و حجم هذه التوزيعات ، و تأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية ، و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق استخدامها ، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل " عند دراسة التمويل قصير الأجل و مجالات استخدامها " ، و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل " داخلية و خارجية " و مجالات استخدامها.

### رابعاً : الهدف من التحليل :

يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها :

- ◀ تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير ؛
- ◀ التحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- ◀ تحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
- ◀ تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة؛
- ◀ تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامها.

### خامساً : المدى الذي يغطيه التحليل :

يمكن تبويب التحليل استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى :

- ◀ التحليل الشامل : يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
- ◀ التحليل الجزئي : يغطي هذا التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

### المحور رقم 02: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي و نتائج عملياتها خلال فترة معينة ، و قد تولت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها<sup>1</sup>. إن العملية المحاسبية أو نظام التقرير " الإعلام المالي " الذي يزود المعلومات المالية للأطراف خارج المؤسسة يتكون من أربع قوائم رئيسية هي<sup>2</sup> :

✓ الميزانية أو قائمة المركز المالي ؛

✓ قائمة الدخل؛

✓ قائمة التدفقات النقدية؛

✓ قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

**1. الميزانية أو قائمة المركز المالي :** تعكس الميزانية العمومية المركز المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة ، و في الغالب الأمر تكون سنة مالية واحدة ، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية و تطبيقاتها ، و تحتوي الميزانية على جانب الأصول " الموجودات " ، و جانب الخصوم " المطلوبات وفق الملكية " ؛ إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار قصيرة الأجل " الموجودات المتداولة " و طويلة الأجل " الموجودات الثابتة " ، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمدىونية " المطلوبات المتداولة و طويلة الأجل " ، أو التمويل الممتلك " رؤوس الأموال الجماعية "<sup>3</sup>

<sup>1</sup> .مفلح محمد عقل ، " مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 247.

<sup>2</sup> . عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد " ، دار هومة ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2011 ، ص ص 29 . 30 .

<sup>3</sup> .عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، " التخطيط و التحليل المالي . اتجاهات معاصرة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 24.

2. تبويب عناصر الميزانية : تضم الميزانية شقين ، شق الجانب المدين و يتمثل في الأصول ، و شق الجانب الدائن و يتمثل في الخصوم ، و يتم ترتيبها كما يلي<sup>1</sup> :

◀ **الأصول و ترتيبها:** تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة و تسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة ، فتظهر الثبنيات كالأراضي و المباني و الآلات في أعلى الميزانية و هي التي لا تتحول إلى سيولة إلا بعد مدة طويلة من سنين استعمالها ، ثم تليها المخزونات بكل أنواعها من بضائع و مواد و منتجات تامة و التي تمكث في المخزون في العادة مدة أقل من السنة و بالتالي هي أقرب إلى السيولة من الثبنيات، ثم نجد بعدها الذمم المالية " حسابات الغير " منها شبه السائلة و هي كل الحقوق التي تفصلها مدة قصيرة لكي تتحول إلى سيولة ، و السائلة الموجودة في البنك و الصندوق.

◀ **الخصوم و ترتيبها:** تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كرؤوس الأموال الجماعية أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل ، و ترتب عناصر الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة.

2. **قائمة الدخل " جدول حسابات النتائج "** : هو جدول بياني ملخص للأعباء و الإيرادات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية " الربح أو الخسارة " .

و يعطي جدول حسابات النتائج صورة أكثر حيوية عن المؤسسة حيث يقيس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية و يبين ما إذا كانت النتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة ، و ذلك عن طريق مقارنة الإيرادات بالتكاليف<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. أنظر : مبارك لسوس ، " التسيير المالي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص ص 18 . 21.

<sup>2</sup>. عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد " ، دار هومة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 41 .



3 . قائمة التغيرات في حقوق الملكية: يظهر من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال و حقوق المساهمين ، و التي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال و الأرباح المحتجزة و التوزيعات و الاحتياطات .

و هي توضح أيضا :

- ✓ هل أجرت المؤسسة زيادة على رأس المال ؟ و كيف كانت الزيادة؟
- ✓ هل أصدرت المؤسسة أسهما جديدة ؟
- ✓ هل قامت المؤسسة بتوزيع أسهم مجانية ؟
- ✓ و هل الأرباح المحتجزة ارتفعت أو انخفضت و بأي مقدار؟ و كذلك الأمر بالنسبة للاحتياطات و تأخذ قائمة التغيرات في حقوق الملكية الشكل التالي :

جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N_2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد " ، دار هومة

، الجزائر ، الطبعة الأولى 2011 ، ص 44.

### 4. قائمة التدفقات النقدية :

تعرض هذه القائمة بيان التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة و التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة خلال الدورة المحاسبية مع التفرقة بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية للمؤسسة.

و تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على الموقف المالي للمؤسسة حيث تظهر تلك القائمة المتحصلات و المدفوعات النقدية للمؤسسة و صافي التغير في أرصدها النقدية مع بيان مصادر و أوجه تلك المتحصلات و المدفوعات مقسمة تبعا لأنشطة المؤسسة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية خلال الفترة.

و يهتم المستثمرون بقائمة التدفقات النقدية لأنها تعرض أهم التغيرات في أهم الأصول السائلة لدى المؤسسة و هو النقدية ، كما أنها تجيب عن الأسئلة الهامة التالية:

✓ ما هي مصادر تولد النقدية خلال الفترة؟

✓ ما هي أوجه استخدام النقدية خلال الفترة؟

لذا فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين و الدائنين و غيرهم على :

✓ تقييم قدرة المؤسسة على توليد صافي تدفقات نقدية ايجابية في المستقبل؛

✓ تقييم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و سداد توزيعات الأرباح و مدي حاجتها لتمويل خارجي؛

✓ التعرف على أسباب الاختلاف بين صافي الأرباح و صافي التغير في الأرصدة النقدية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> . عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد " ، دار هومة ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2011 ، ص 45 .

### المحور رقم 03: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

أولاً: مبدأ التوازن المالي :

ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة و هذا حسب السيولة بالنسبة للأصول و الاستحقاقية بالنسبة للخصوم ، بالإضافة إلى مبدأ السنوية و تحتوي الميزانية على أربع كتل رئيسية:

← جانب الأصول :أصول ذات طبيعة طويلة المدى، أصول ذات طبيعة قصيرة المدى.

← جانب الخصوم : خصوم ذات طبيعة طويلة المدى ، خصوم ذات طبيعة قصيرة المدى.

و منه التوازن المالي يفترض بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطويلة طويلة المدى ، بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى و هي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة ، و بالتالي منطقياً يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى ، و التي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير<sup>1</sup>.

ثانياً: مؤشرات التوازن المالي:

#### 1 . رأس المال العامل

هو جزء من رؤوس الأموال الجماعية المخصص لتمويل جزء من الأصول غير جارية أي هو الفائض رؤوس الأموال الجماعية على الأصول غير جارية الموجه لتمويل الأصول الجارية حتى تتمكن المؤسسة من التغلب على التذبذبات الحاصلة في دورة الاستغلال.

<sup>1</sup> . شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 118 .

### 1. 1 تعريف رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي ، خاصة في المدى القصير ، و ذلك بتاريخ معين . و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية<sup>1</sup> .

كما يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ، و يعرف على أنه إجمالي الأصول الجارية مطروحا منه إجمالي الخصوم الجارية ، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة<sup>2</sup> .

كما يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول الجارية و يطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر ، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول الجارية ناقصا الخصوم الجارية و لذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين و مكونات كل منها و طبيعته و قدرته على التحول السريع إلى نقدية ، كما انه يأخذ بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون و الديون المشكوك في تحصيلها و المبيعات النقدية و الآجلة، المشتريات النقدية و الآجلة و سياسة التحصيل و سياسة الاحتفاظ بالمخزون و غيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات الجارية و المطلوبات الجارية<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> . زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2010 ، ص 49 .

<sup>2</sup> . شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 118 .

<sup>3</sup> . منير شاكر محمد و أخرون ، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، دار وائل للنشر ، عمان . الأردن ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص : 112 . 113 .

إن رأس المال العامل صافي يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول الجارية الممول بالأموال الدائمة ، لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين آجال استحقاق الخصوم و درجة سيولة الأصول، و عمليا فإنه لا يوجد من يضمن تحقق هذه القاعدة بشكل دائم ، و ذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الأصول الجارية مثل :

✓ تدني أسعار المخزون ؛

✓ عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين؛

✓ انخفاض أسعار الأوراق المالية ؛

✓ عدم تحصيل بعض أوراق القبض .

لهذه الأسباب ، و لغرض عدم تعرض المؤسسة لأزمة مالية تتمثل بعدم مقدرتها على سداد التزاماتها في الوقت المناسب لا بد من توفر هامش أمان يتمثل في فائض الأصول الجارية عن الخصوم الجارية ، و هذا الهامش يمثل رأس المال العامل الصافي.

### 2.1 كيفية حساب رأس المال العامل :

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين :

• رأس المال العامل = الأموال الدائمة \_ الأصول غير جارية

و هذه الطريقة تمكننا من حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

• رأس المال العامل = ديون قصيرة الأجل \_ الأصول الجارية

وهذه الطريقة تساعدنا في حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

### 1. 3 التغييرات في رأس المال العامل:

التفسير المالي لرأس المال العامل يمكن فهمه بصورة جيدة من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و هنا يمكن التعرف على ثلاث فرضيات :

#### • الفرضية الأولى : الأصول الجارية = ديون قصيرة الأجل ⇔ رأس المال العامل = 0

و هي شكل التوازن المالي الأدنى و تظهر من خلالها قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها إلا أن هذا قد يخلق لها بعض الصعوبات نتيجة التذبذبات في دورة الاستغلال ينجم عنها عدم المطابقة الجيدة بين السيولة من جهة و الالتزامات من جهة أخرى.

#### • الفرضية الثانية : الأصول الجارية < ديون قصيرة الأجل ⇔ رأس المال العامل < 0

تتحقق هذه الفرضية عندما يكون فائض في السيولة في المدى القصير ، و تعبر عن قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها عند ميعاد استحقاقها ، كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال<sup>1</sup>.

#### • الفرضية الثالثة : الأصول الجارية > ديون قصيرة الأجل ⇔ رأس المال العامل > 0

أي أن المؤسسة ستعرف صعوبات في مواجهة الالتزامات في الآجال القصيرة.

### 1. 4 : العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل:

يؤثر على حجم رأس المال العامل عدة عوامل أهمها<sup>2</sup>:

◀ **طبيعة الإنتاج** : كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر ؛

<sup>1</sup> . عيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

<sup>2</sup> . منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، دار وائل للنشر ، عمان . الأردن ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص

◀ طبيعة المواد الأولية المستخدمة : هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم و بالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها و تخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها و تخزينها كالقطن مثلاً؛

◀ طبيعة العملية التسويقية : هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات و هذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل و العكس صحيح؛

◀ طبيعة الائتمان و التحصيل : هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة ائتمان للسداد؟ ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل و العكس صحيح.

### 1.5 : أسباب التغيرات في رأس المال العامل

يتغير حجم رأس المال العامل بين فترة و أخرى و يكون التغير بالزيادة أو النقصان ، و يمكن تلخيص أسباب ذلك فيما يلي<sup>1</sup>:

#### ◀ أسباب نقص رأس المال العامل الصافي :

✓ النقص في الأموال الدائمة : " تخفيض رأس المال ، تسديد الديون طويلة الأجل ، توزيع جزء من الاحتياطات ؛

✓ الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛

✓ الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة و بالتالي الأموال الدائمة.

<sup>1</sup>. منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، دار وائل للنشر ، عمان . الأردن ، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 116 . 117 .



← أسباب زيادة رأس المال العامل:

✓ الزيادة في الأموال الدائمة : " زيادة رأس المال ، الحصول على ديون طويلة الأجل ، تكوين الاحتياطات " ؛

✓ التخلي عن بعض الأصول غير جارية بالبيع ؛

✓ الأرباح المتحققة و غير الموزعة ؛

✓ مخصصات استهلاك الأصول غير جارية؛

6.1 أصناف رأس المال العامل:

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع :

← رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموع الأصول المتداولة ، و يعبر عن حجم النشاط الاستغلالي ، كما يبين لنا نوع نشاط المؤسسة ففي المؤسسة الإنتاجية ينخفض قيمة رأس المال العامل الإجمالي و في المؤسسة التجارية يرتفع و هو المسؤول المباشر عن توليد الأرباح.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

← رأس المال العامل الصافي أو الدائم : و هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية و هو الأكثر استعمالاً في التحليل :

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأموال الدائمة \_ الأصول غير جارية

رأس المال العامل الصافي أو الدائم = الأصول الجارية \_ ديون قصيرة الأجل

← رأس المال العامل الخاص : وهو ذلك الجزء من رؤوس الأموال الجماعية المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير جارية أي<sup>1</sup> :

رأس المال العامل الخاص = رؤوس الأموال الجماعية \_ الأصول غير جارية

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم \_ الديون طويلة الأجل<sup>2</sup>

← رأس المال العامل الأجنبي : و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و تحسب بالعلاقة التالية<sup>3</sup> :

رأس المال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي \_ رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم \_ رؤوس الأموال الجماعية.

2. احتياجات رأس المال العامل :

2.1 تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل ، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية ، و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري . و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل<sup>4</sup> .

1. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

2. شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

3. شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، مرجع سبق ذكره ، ص : 120 . 121 .

4. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

و تعرف على أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال ، و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات و القيم القابلة للتحقيق من جهة و الالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفيات المصرفية من جهة ثانية.

تعتبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية ، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية " قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة " ، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفيات المصرفية<sup>1</sup>.

أي يمكننا أن نعرف الاحتياجات من رأس المال العامل في تاريخ معين على أنها رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة و بصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ، و نقول أن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل إذا كانت احتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال أكبر من مواردها.

### 2.2 كيفية حساب الاحتياجات من رأس المال العامل :

يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية<sup>2</sup> :

احتياجات رأس المال العامل = ( الأصول الجارية \_ النقدية ) \_ ( ديون قصيرة الأجل \_ السلفيات المصرفية ).

<sup>1</sup> . شبيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

<sup>2</sup> . زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

أي :

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة \_ موارد الدورة.

احتياجات رأس المال العامل = ( الأصول الجارية \_ القيم الجاهزة ) \_ ( ديون قصيرة الأجل \_ سلفيات مصرفية )

احتياجات رأس المال العامل = ( قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق ) \_ ( ديون قصيرة الأجل \_ سلفيات مصرفية )

و قد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة ، كما أن السلفيات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا و لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتضى غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

### 2 . 3 تغيرات الاحتياجات من رأس المال العامل:

• الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة ، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد؛

• الحالة الثانية : الاحتياجات من رأس المال العامل < 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

### • الحالة الثالثة : الاحتياجات من رأس المال العامل > 0

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها و لا تحتاج إلى موارد أخرى ، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بكميات كبيرة من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال ، و من الأفضل توظيفها.

### 3. الخزينة :

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في الإدارة المالية و يشغل كثيرا المدير المالي لأنه يريد أن يوفق بين السيولة و الاستحقاق ، و هذا ما يجعل المؤسسة قادرة على توليد الربحية ، فالأرباح بعد التوزيع تغذي الخزينة.

### 3.1 مفهوم الخزينة:

وردت عدة تعاريف للخزينة و يمكن تعريفها كما يلي<sup>1</sup>:

﴿ الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية ؛

﴿ كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل؛

﴿ كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.

﴿ كما يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة

دورة استغلالية ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ، و الخزينة الصافية

على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة<sup>2</sup>.

1. شعيب شوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

2. زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

٥٨ أي أن الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ، كما تعتبر مؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضعية المالية.

### 3.2 طريقة حساب الخزينة :

تحسب الخزينة بطريقتين :

الخزينة = القيم الجاهزة \_ السلفيات المصرفية .

الخزينة = رأس المال العامل \_ احتياجات رأس المال العامل.

3.3 دراسة تغيرات الخزينة : الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاثة حالات<sup>1</sup>:

الحالة الأولى : الخزينة = 0 ⇔ رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل

تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية ، أي أننا أمام الوضعية المثلى ، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ، و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

الحالة الثانية : الخزينة < 0 ⇔ رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة ، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

<sup>1</sup> . شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS " ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

### الحالة الثالثة : الخزينة > 0 ⇐ رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل

المؤسسة في هذه الحالة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة و إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

#### 3.4 التأثير على الخزينة :

الوضعية المثلى للخزينة هي وجود الخزينة الصفرية حيث لا نجد فيها إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات لهذا لا بد على كل مسؤول مالي البحث عن السبل الكفيلة للوصول إلى هذه الوضعية و ذلك بالتأثير على رأس المال العامل و احتياجاته.

◀ حالة وجود الفائض : إذا كان هناك فائض في الخزينة فإن التأثير يكون كالتالي :

❖ التأثير على رأس المال العامل : يمكن التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:

✓ تخفيض الموارد الدائمة بحيث يجب تسديد جزء من الديون طويلة الأجل ؛

✓ العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية ؛

❖ التأثير على احتياجات رأس المال العامل: يمكن التأثير على احتياجات رأس المال العامل

باتخاذ الإجراءات التالية :

✓ الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات؛

✓ تخفيض موارد الدورة بتسديد الموردين.

في حالة ما إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة

سالبة فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

### المحور رقم 04 : تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي و تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية ، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح ، وخلاف ذلك فإن هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة المحللة<sup>1</sup>.

**أولاً: مفهوم النسب المالية :** هناك عدة تعاريف للنسب المالية يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة ، و هذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها ، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة و المتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل " 12 نسبة على الأكثر "، وتجدد الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا إلا إذا قورنت مع<sup>2</sup>:

✓ النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة لتتبعها في الزمن بغرض إظهار اتجاه الظاهرة المدروسة؛

✓ نسب نموذجية تحدها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها؛

✓ متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة و خصائصه.

كما تعرف النسب المالية على أنها : دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر " أو عدة عناصر " و عنصر آخر " أو عدة عناصر أخرى "

<sup>1</sup> . مفلح محمد عقل ، " مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 303.

<sup>2</sup> . زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .



ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ، و لكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة و التي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة<sup>1</sup>.

كما يمكن أن نعرفها على أنها: إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي " الميزانية " أو قائمة الدخل " جدول حسابات النتائج " ، فمثلا بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية نستطيع التعرف على مدى قدرة الأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية<sup>2</sup>.

ويقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين " رقمين " تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق ، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد و بالتالي يجب النظر إلى الأرقام و هي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة<sup>3</sup>.

كما تعرف على أنها : طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية و المحاسبية ، و هي تساعد في الإجابة على أسئلة مهمة<sup>4</sup> :

- ✓ هل تتحمل مؤسسة الأعمال المزيد من الديون أو أنها تحتفظ بمخزون زائد عن حاجتها ؟
- ✓ هل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها ؟
- ✓ هل مصاريف المؤسسة التشغيلية مرتفعة ؟
- ✓ هل تقوم المؤسسة باستخدام أصولها و مصادر أموالها بفعالية تؤدي لتوليد الدخل المخطط له ؟

1. منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

2. عامر عبد الله ، " التحليل و التخطيط المالي المتقدم " ، مرجع سبق ذكره ، ص 197 .

3. مبارك لسوس ، " التسيير المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

4. نعيم نمر داوود ، " التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

### ثانياً: أنواع النسب المالية

بالرغم من العدد الهائل الذي يمكن أن نصل إليه من خلال الوثائق المالية المستخدمة فيمكننا أن نقسم النسب إلى:

**1. نسب الهيكلية:** وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة و الموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول غير الجارية إلى إجمالي الأصول أو نسبة أحد عناصر الموجودات الثابتة إلى إجمالي الأصول غير الجارية ، و هذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول و كذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم ، و يمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول و عناصر من جانب الخصوم و تعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة<sup>1</sup>. و حسب الميزانية يمكن أن نجد:

◀ **نسب هيكلية الأصول:** ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة و القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الهدف من حسابها هو البحث عن الوضعية المثلى لاستعمال الأموال المستثمرة و الوصول حسب طبيعة نشاط المؤسسة إلى التوازن الأمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز.

نسبة الأصول غير الجارية = ( إجمالي الأصول غير الجارية ÷ مجموع الأصول ) × 100  
A.....

نسبة الأصول الجارية = ( إجمالي الأصول الجارية ÷ مجموع الأصول ) × 100 ... B  
A+B = 100%

نسبة قيم الإستغلال = ( قيم الاستغلال ÷ إجمالي الأصول الجارية ) × 100..... C

نسبة القيم القابلة للتحقيق = ( قيم قابلة للتحقيق ÷ إجمالي الأصول الجارية ) ×  
D.....100

<sup>1</sup>. منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات " ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

## التحليل المالي

$$\text{نسبة القيم الجاهزة} = (\text{قيم جاهزة} \div \text{إجمالي الأصول الجارية}) \times 100$$

E.....

$$C + D + E = 100 \%$$

← نسب هيكله الخصوم : و نجد فيها :

$$\text{نسبة الأموال الدائمة} = (\text{الأموال الدائمة} \div \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

A.....

$$\text{نسبة رؤوس الأموال الجماعية} = (\text{رؤوس الأموال الجماعية} \div \text{مجموع الأموال الدائمة}) \times$$

100.....a

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = (\text{الديون طويلة الأجل} \div \text{مجموع الأموال الدائمة}) \times 100$$

b.....

$$a + b = 100\%$$

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل} = (\text{ديون قصيرة الأجل} \div \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

B.....

$$A + B = 100 \%$$

2. نسب التمويل: يمكن توضيح أهم نسب التمويل فيما يلي:

← نسبة التمويل الدائم : تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية و

لكي تكون هذه النسبة جيدة يجب أن تفوق 100 %.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول غير الجارية}) \times 100$$

◀ نسبة التمويل الخاص : تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير الجارية، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 25 % ، تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة الذاتية في تمويل جزء من انجازاتها و يجب على المؤسسة إذا فكرت في تطبيق إستراتيجية النمو " توسيع النشاط " ، مثل رفع كمية الإنتاج أن تقوم برفع رأس مالها إذا كانت هذه النسبة أقل من 25 %.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{رؤوس الأموال الجماعية} \div \text{الأصول غير الجارية}) \times 100$$

◀ نسبة القدرة على الوفاء : تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عن طريق ما تملكه من أصول مادية معنوية مالية ، و حتى تكون جيدة يجب أن تكون أكبر من الواحد.

$$\text{نسبة القدرة على الوفاء} = \text{مجموع الأصول} \div \text{مجموع الديون}$$

◀ نسبة التمويل الخارجي " الاستدانة الكلية " : تعبر لنا هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها ، حتى تكون هذه النسبة جيدة يجب أن لا تتجاوز 1 و أن تقل عن 75 % . يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}$$

◀ نسبة الاستقلالية المالية : تعبر لنا هذه النسبة عن مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة من خلال حجم الديون ، و يجب أن تكون محصورة بين 1 و 2 . و يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{رؤوس الأموال الجماعية} \div \text{مجموع الديون}$$

3 . نسب السيولة : يمكننا تعريف السيولة على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند ميعاد استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية.

و تتوقف سيولة المؤسسة على مقدرتها على تحويل أصولها الجارية إلى نقدية و بالسرعة المناسبة . و عادة تسدد الالتزامات الجارية " الخصوم الجارية " من الأصول الجارية و لذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول و مدى قدرتها على القيام بذلك<sup>1</sup>.

و تدرس نسب السيولة في ثلاثة مستويات:

← **المستوى البطيء** : " **نسب السيولة العامة** " : تستعمل هذه النسب للحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، و بالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل و تقييم مركز رأس المال العامل و التعرف على درجة تداول عناصره<sup>2</sup> . و يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية:

**نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل**

عموما يجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون في وضعية مالية جيدة.

← **المستوى المتوسط** : " **نسبة السيولة المختصرة \_ الخاصة** " : و قد تم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر أقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل أكبر حصة من الأصول المتداولة ، و بالتالي فهو يحتاج لمدة أكبر ليتحول إلى نقدية. هذا يعني أنه لو استطاعت المؤسسة بيع القيم غير الجاهزة بقيمتها الدفترية و تحصيل ذمها ، لأمكنها تسديد جميع التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي<sup>3</sup>.

و يتم حسابها بواسطة العلاقة التالية :

**نسبة السيولة الخاصة = ( قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة ) ÷ ديون قصيرة الأجل**

<sup>1</sup> . منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات " ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

<sup>2</sup> . زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

<sup>3</sup> . زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

كلما كانت هذه النسبة محصورة بين 75،0 و 1 كلما كان ذلك مؤشرا على القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

← **المستوى السريع " نسبة السيولة الحالية "** : تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل ، و هذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط ، و هذا يعتبر إمعانا في سياسة الحيطه و الحذر ، و تفترض استحقاق الخصوم الجارية قبل تحصيل مبالغ المدينين و أوراق القبض و بيع المخزون السلعي<sup>1</sup>. و تحسب بواسطة العلاقة التالية :

**نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل**

و عموما تكون محصورة بين 25،0 و 33،0 .

**4. نسب التسيير " النشاط " :**

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم ، و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها في اقتناء الأصول و مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات و تحقيق أعلى ربح ممكن<sup>2</sup>. و نجد فيها ما يلي:

← **نسبة دوران الحقوق :** و تمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة البيع بالأجل ، أي عدد المرات التي باعت فيها المؤسسة منتوجاتها على الحساب. و تحسب بواسطة العلاقة التالية:

**نسبة دوران الحقوق = رقم الأعمال بدون رسم ÷ ( زبائن + أوراق القبض )**

<sup>1</sup>. منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل صناعة القرارات " ، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

<sup>2</sup>. عامر عبد الله ، " التحليل و التخطيط المالي المتقدم " ، مرجع سبق ذكره ، ص 207.

$$\text{مدة دوران الحقوق} = (1 \div \text{معدل الدوران}) \times 360$$

$$\text{أي : مدة دوران الحقوق} = (\text{زبائن} + \text{أوراق القبض}) \div \text{رقم الأعمال بدون رسم} \times 360$$

و تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، و يجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوما عادة ، و عموما يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين<sup>1</sup>.

◀ **نسبة دوران الموردين** : و تمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة الشراء بأجل. و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة دوران الموردين} = \text{مشتريات السنة} \div (\text{موردون} + \text{أوراق الدفع})$$

$$\text{مدة دوران الموردين} = (1 \div \text{المعدل}) \times 360$$

$$\text{أي : مدة دوران الموردين} = (\text{موردون} + \text{أوراق الدفع}) \div \text{مشتريات السنة} \times 360$$

تشير لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون ، و يجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن ، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون ، و في الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها<sup>2</sup>.

◀ **حركة المخزون** : و هي النسبة الأكثر استعمالا و ذلك بسبب الأهمية التي تحتلها المخزونات في الأصول المتداولة ، حيث تظهر لنا هذه النسبة سرعة حركة المخزون في المؤسسة و كلما ارتفع معدل دوران كان هذا مؤشر ايجابي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه النسبة تختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة. و نجد :

<sup>1</sup>. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

<sup>2</sup>. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

معدل دوران البضائع = تكلفة شراء بضاعة مبيعة ÷ متوسط المخزون

معدل دوران المواد و اللوازم = تكلفة شراء مواد و لوازم مستعملة ÷ متوسط المخزون

معدل دوران المنتجات المنجزة = تكلفة انتاج المنتجات المبيعة ÷ متوسط المخزون

متوسط المخزون = مخزون أول مدة — مخزون آخر مدة

المدة = ( 1 ÷ المعدل ) × 360

كلما كانت سرعة حركة المخزون كبيرة كلما استطاعت المؤسسة تحقيق حجم أكبر من رقم الأعمال و ذلك بنفس حجم الأصول الثابتة.

5. نسب المردودية " الربحية " : المردودية هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها و بين مختلف الوسائل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار ، و من أجل تحقيق هذه النتيجة سواء كانت تتمثل في الوسائل المادية ، البشرية ، المالية . و يقصد بالمردودية كذلك الاستعمال الجيد للموارد. و نجد فيها النسب التالية<sup>1</sup>:

◀ نسبة ربحية الأصول : تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة ، و بالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير الجارية و الأصول الجارية من النتيجة الإجمالية ، فالعبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، تحسب نسبة مردودية الأصول بواسطة العلاقة التالية:

نسبة مردودية الأصول = ( النتيجة الإجمالية ÷ مجموع الأصول ) × 100

◀ نسبة ربحية الأموال الخاصة : تمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة ، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين " الملاك " ، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال

<sup>1</sup>. مبارك لسوس ، " التسيير المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.



المساهمين من النتيجة الصافية ، و تمثل أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين " الملاك " ، و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية و جاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم و السندات ، و تحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

← نسبة ربحية النشاط: تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال ، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح ، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة ، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية ، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال و تتبخر معها الأرباح ، و بالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال و الأعباء الكلية ، و تحسب هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{رقم الأعمال السنوي}) \times 100$$

### المحور رقم 05: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي

يجاول هذا التحليل تجاوز القصور الذي ظهر في تحليل سيولة - استحقاق و ذلك بتقديم معيار آخر لترتيب عناصر الموارد و الاستخدامات يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة و الذي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في : وظيفة الاستغلال و الاستثمار و التمويل ، و لذلك عرف هذا التحليل بالتحليل المالي الوظيفي<sup>1</sup>.

#### أولاً: المفهوم الوظيفي للمؤسسة

تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة و عرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية تهدف لتحقيق الهدف العام للمؤسسة ، هذه الوظائف تتمثل في<sup>2</sup> :

**1. وظيفة الاستغلال :** يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في هذا التحليل و تكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي و تحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة ..... و تتجزأ إلى المراحل التالية:

✓ مرحلة الإمداد : " التموين بالمواد الأولية و مستلزمات النشاط " ؛

✓ مرحلة التخزين الأولي " التخزين القبلي "؛

✓ المرحلة الإنتاجية " التصنيع " ؛

✓ تخزين المنتجات التامة و نصف مصنعة و غيرها " المخزون البعدي " ؛

✓ مرحلة البيع و التوزيع ؛

<sup>1</sup> . الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، " التسيير المالي . الإدارة المالية . دروس و تطبيقات " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 75.

<sup>2</sup> . الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، " التسيير المالي . الإدارة المالية . دروس و تطبيقات " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص ص : 75.80 .

✓ مرحلة تحصيل المبيعات.

2. وظيفة الاستثمار : يتمثل دور هذه الوظيفة في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج و الاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية ، و ذلك بعد دراسة جدوى كل استثمار أو المفاضلة بين مجموعة من البدائل و اختيار البديل الأمثل الذي يحقق المردودية و الفعالية الاقتصادية.

من المنظور المالي تتجزأ عمليات وظيفة الاستثمار إلى عمليتين رئيسيتين :

← **حيازة الاستثمار:** أي شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات و المعدات و ينتج عنها نفقة الاستثمار و المتمثلة في تكلفة الشراء و مختلف المصاريف الملحقه بالشراء و كذا المصاريف الإعدادية؛

← **التنازل عن الاستثمار :** تقوم المؤسسة بعملية التنازل لعدة أسباب منها:

✓ يعد نهاية العمر الافتراضي للاستثمار و المتمثل عادة في مدة الاهتلاك المحاسبي تقوم المؤسسة ببيع الاستثمار بمقابل مادي يتمثل في سعر التنازل و الذي يعتبر إيراد خارج الاستغلال يسهم في تعزيز النتيجة المحاسبية للمؤسسة؛

✓ كما تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها من أجل تقليص احتياجاتها المالية نظرا لظروف مالية سيئة ، و ذلك بغية إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية للخروج من حالات العجز في الخزينة حيث ينتج عن هذه العملية حصول المؤسسة على سيولة مالية تؤدي إلى الرفع في الموارد و التخفيض من الاستخدامات.

تعتبر وظيفة الاستغلال المصدر الرئيسي لتحديد تكاليف الاستثمار في نهاية مدة استخدامه ، أما وظيفة التمويل فمهمتها توفير الموارد المالية اللازمة لاقتناء الاستثمار.

3 . وظيفة التمويل : يتمثل دور وظيفة التمويل في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال أو بالوظيفة المالية نفسها أو بالخبزينة الإجمالية للمؤسسة . أما المصادر الرئيسية للتمويل هي :

◀ مصادر داخلية : متمثلة في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة و الاهتلاكات و المؤونات و التي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة مهمتها تعويض التآكل المادي و المعنوي في عناصر الأصول؛

◀ مصادر خارجية : إذا كان التمويل الذاتي لا يلبي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية منها :

✓ الاقتراض من البنوك و مختلف المؤسسات المالية ، حيث تحصل المؤسسة على قروض طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل و ذلك مقابل دفع فوائد الإقراض؛

✓ الرفع في رأس المال : مؤداه فتح رأس المال للشراكة مقابل تقاسم الأرباح و الخسائر.

### ثانيا : الميزانية الوظيفية

إن تجزأة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل ، و هذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية و استخراج المؤشرات المالية الأساسية.

### 1. أهداف الميزانية الوظيفية : تهدف الميزانية الوظيفية إلى ما يلي<sup>1</sup> :

- ◀ تحليل نشاط المؤسسة وفقا لمختلف مراحل و أطوار العمليات فيها، أي تقسيم عناصر الميزانية إلى استعمالات و موارد حسب مصدرها ، و هنا نهتم بمصدر الأموال و وجهتها؛
- ◀ تسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة مما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

### 2. خصائص الميزانية الوظيفية: تتميز الميزانية الوظيفية بالخصائص التالية<sup>2</sup>:

- ◀ تستبعد الميزانية الوظيفية تماما القيمة السوقية ، و لا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل سواء كانت استثمارات أو أصول الاستغلال.
- ◀ تستبعد كذلك التصنيف حسب معيار السيولة و الاستحقاق ، معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية على مدى ارتباطها بدورة معينة استثمار ، استغلال أو تمويل ، أي على أساس تصنيف اقتصادي.

### 3. مكونات الميزانية الوظيفية :

- تتكون الميزانية الوظيفية من أربع كتل : اثنان تخص الدورة الطويلة و هما الموارد الثابتة و الاستخدامات الثابتة و تكون في أعلى الميزانية و الأخرى اثنان تخص دورة الاستغلال أي الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة تكون أسفل الميزانية . حيث نجد<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> . زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 66

<sup>2</sup> . زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

<sup>3</sup> . البار رشيد ، " اليسير المثالي في التسيير المحاسبي و المالي " ، دار عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2015 ، ص ص : 54 .

← بالنسبة لجانب الأصول :

- الاستخدامات الثابتة " المستقرة " : هي مجموع الأصول الغير جارية؛
- استخدامات الاستغلال : و هي مجموع الأصول الجارية و تنقسم لغرض التحليل إلى :
  - ✓ استخدامات الاستغلال : هي مجموعة الأصول الجارية للنشاط العادي " المخزونات ، الزبائن ، الحسابات الملحقه "
  - ✓ استخدامات خارج الاستغلال : هي مجموع الأصول الجارية المتعلقة بالنشاط الغير العادي للمؤسسة " القيم المنقولة للتوظيف ، الأعباء المقيدة سلفا التي لا تتعلق بالنشاط العادي .... "؛
  - ✓ استخدامات الخزينة : الحسابات البنكية المختلفة و الصندوق " الموجودات " .

← بالنسبة لجانب الخصوم " الموارد " :

- ✓ الموارد الدائمة : هي مجموع رؤوس الأموال مضاف إليها مجموع الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة الخاصة بالأصول؛
- ✓ الديون المالية : هي الخصوم الغير جارية " اقتراضات لدى مؤسسة القرض "؛
- ✓ الخصوم الجارية : و هي الخصوم المتداولة و تنقسم لغرض التحليل إلى :
  - ✓ موارد الاستغلال : هي الديون الغير مالية المتعلقة بالنشاط العادي " موردو المخزونات ، الضرائب على رقم الأعمال " ؛
  - ✓ موارد خارج الاستغلال : تمثل الديون غير المالية لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة " موردو التثبيتات ، الضرائب على النتائج ..... "؛
  - ✓ موارد الخزينة : الاعتمادات البنكية الجارية " قروض الخزينة " .

## التحليل المالي

و يمثل الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية :

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة Rd الأموال الجماعية الديون المتوسطة و طويلة الأجل مجموع الاهتلاكات و المؤونات	الاستخدامات المستقرة: Es " بقيم إجمالية الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال Rex مستحقات المورد و ملحقاته	استخدامات الاستغلال Eex " بقيم إجمالية المخزونات الإجمالية حقوق العملاء و ملحقاتها
موارد خارج الاستغلال Rhex موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال Ehex " بقيم إجمالية " حقوق
موارد الخزينة Rt الاعتمادات البنكية الجارية " قروض الخزينة "	استخدامات الخزينة Et المتاحات " المتاحة "
مجموع الموارد R " بقيمة إجمالية "	مجموع الاستخدامات E " بقيمة إجمالية "

المصدر : الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، " التسيير المالي . الادارة المالية . دروس و تطبيقات " ، دار وائل

للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 81.

### ثالثاً: أدوات التحليل الوظيفي

تهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي<sup>1</sup>.

#### 1. رأس المال العامل الصافي الإجمالي $FR_{ng}$ :

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة " الموارد الدائمة " المخصص لتمويل الأصول المتداولة " استخدامات الاستغلال " ،

و يعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة " الاستخدامات المستقرة " باستخدام الموارد المالية الدائمة " الموارد الدائمة " .

و يساوي الفرق بين الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة ، و يحسب بالعلاقة التالية :

$$FR_{ng} = R_D - E_S$$

يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشراً هاماً عن التوازن المالي طويل المدى ، و ذلك حسب حالاته التي نذكرها كالتالي :

#### الحالة الأولى : رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب

و يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

<sup>1</sup> . أنظر : . الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، " التسيير المالي . الإدارة المالية . دروس و تطبيقات " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص ص : 83 . 87 .



### الحالة الثانية : رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم

يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل ، لكن دون أن تحقق فائض ، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة الأجل دون تحقيق فائض و لا عجز.

### الحالة الثالثة : رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب

يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة ، و حققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات ، و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية ، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

### 2 . الاحتياج في رأس المال العامل BFR

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات ، حقوق العملاء ، حقوق الموردين ، الرسم على القيمة المضافة ، الديون الاجتماعية و الجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزونها ، و بالتالي توجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز ، و هو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل .

### الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR<sub>ex</sub>

يتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال ، و يمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال كما هو موضح في العلاقة التالية :

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

### الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال $BFR_{hex}$

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية و تلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ، و يحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال:

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

### الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي $BFR_g$

و هو مجموع الرصيدين السابقين و يعبر عن إجمالي الاحتياجات المتولدة عن الأنشطة الرئيسية و غيرها ، و يحسب بالعلاقة التالية :

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

### 3. الخزينة الصافية الإجمالية $T_{ng}$ :

تشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال و غيرها و هو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي ، و عليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة و هي حالة فائض في التمويل، و في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة و هي حالة العجز في التمويل.

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة و موارد الخزينة ، و انطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي :

$$T_{ng} = E_t - R_t$$

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

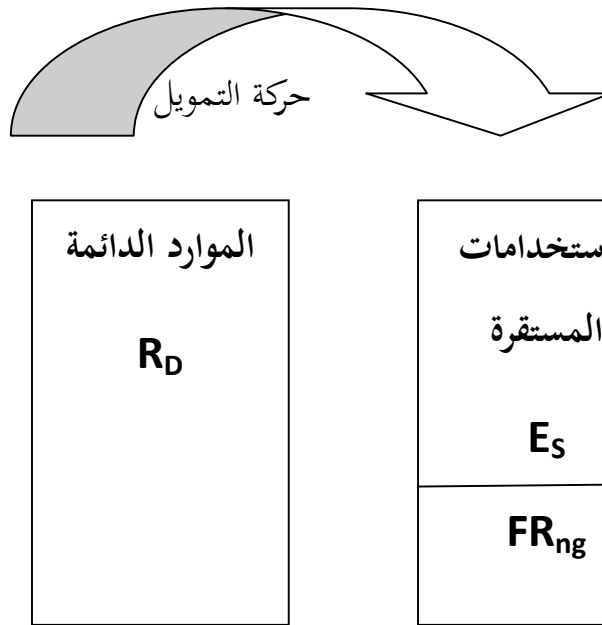
### 4. التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن يتحقق ما يلي<sup>1</sup>:

**الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب  $FR_{ng} > 0$**

و يتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل استخداماتها المستقرة اعتماداً على الموارد الدائمة ، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتماداً على الموارد الطويلة و المتوسطة الأجل و المتمثلة في الأموال الجماعية و الديون المتوسطة و الطويلة الأجل.

$$FR_{ng} > 0 \Rightarrow R_D > E_S$$

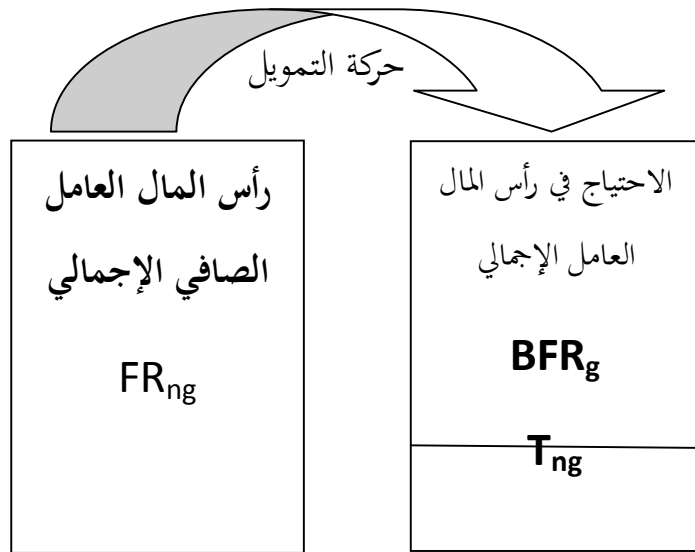


**الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل**

**الإجمالي ، أي أن :  $FR_{ng} > BFR_g$**

إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

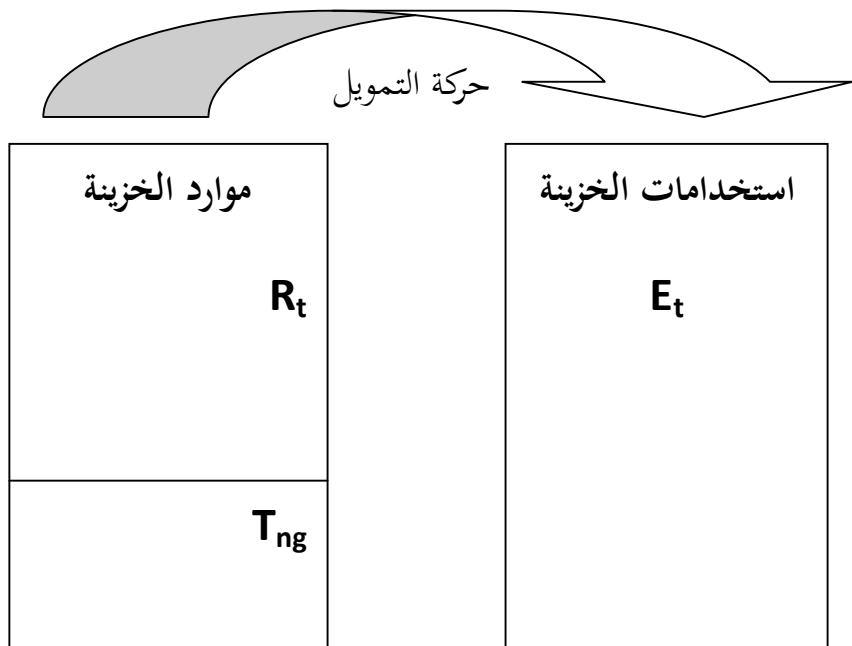
<sup>1</sup> . الياس بن ساسي ، يوسف قريشي، " التسيير المالي . الادارة المالية . دروس و تطبيقات " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص ص : 86 . 87 .



◀ الشرط الثالث: خزينة موجبة أي أن  $T_{ng} > 0$

و يتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين و عندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة و المتمثلة في المتاحات.

$$T_{ng} > 0 \Leftrightarrow E_t > R_t$$



و في الحالة التي تكون فيها الخزينة سالبة ، أي أن المؤسسة لا تتوفر على موجودات تسمح بالوفاء بالتزاماتها ، يجب على المؤسسة تمويل خزنتها فوراً عن طريق التسبيقات البنكية ، و في هذه الحالة و من أجل تحسين التوازن المالي يجب على المؤسسة<sup>1</sup> :

← رفع قيمة رأس المال العامل الصافي الإجمالي: عن طريق :

✓ زيادة الموارد الثابتة أي رفع المساهمات في رأس المال أو القروض المالية ؛

✓ إنقاص الأصول الثابتة بالتنازل عن بعض الثببتات الغير مؤثرة عن النشاط العادي للمؤسسة.

← تخفيض احتياجات رأس المال العامل: عن طريق :

✓ زيادة مدة تسديد ديون الموردين؛

✓ تخفيض مدة تحصيل حقوق الزبائن.

و في الحالة الفائض تلجأ المؤسسة إلى الإجراءات المعاكسة.

<sup>1</sup>. البار رشيد ، " اليسير المثالي في التسيير المحاسبي و المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

### المحور رقم 06: تحليل جدول حسابات النتائج

#### أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

هو عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة و المصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات ، و يمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، و إذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى ماعدا المبيعات أو ترتب عليها مصروفات أخرى ماعدا المصاريف العادية فإنه سوف يتم تصنيف هذه الدخول و المصاريف في بنود مستقلة ضمن جدول حسابات النتائج ، لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات<sup>1</sup>.

جدول حسابات النتائج هو قائمة مالية تستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المالية ، الغرض منه تحليل نتيجة السنة ، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية للمؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فان جدول حسابات النتائج يجلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية ، و يبين الجدول مصادر الأموال و استخداماتها ، من أين أتت و أين صرفت خلال الدورة ، سواء داخل المؤسسة أو خارجها ، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة ، هذا النشاط ينتج رؤوس أموال و يستهلك رؤوس أموال ، فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته و في الأخير نحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحاً أو خسارة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. فيصل محمود الشواورة ، " مبادئ الادارة المالية . اطار نظري و محتوى عملي " ، دار مسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 258.

<sup>2</sup>. مبارك لسوس ، " التسيير المالي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

ثانيا: المعلومات التي يقدمها جدول حسابات النتائج<sup>1</sup>:

يقوم هذا البيان بتحليل الأعباء حسب طبيعتها ، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية

الآتية:

- ✓ الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- ✓ إيرادات الأنشطة العادية؛
- ✓ الإيرادات المالية و الأعباء المالية؛
- ✓ أعباء المستخدمين؛
- ✓ الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة ؛
- ✓ المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- ✓ المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية؛
- ✓ العناصر غير العادية ( منتجات و أعباء )؛
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

<sup>1</sup>. عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية " ، مرجع سبق طكره ، ص 250.

ثالثاً: شكل جدول حسابات النتائج

نحاول فيما يلي عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة و هو على الشكل التالي :

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

رقم الحساب	البيان	مدين	دائن	الإحالات	أرصدة الدورة السابقة
70	المبيعات و الإيرادات الملحقة		×		
72	تغير مخزون الإنتاج النهائي و الجاري		×		
73	إنتاج القيم الثابتة		×		
74	إعانات الاستغلال		×		
	1 إنتاج السنة المالية		××		
60	المشتريات المستهلكة	×			
62 . 61	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	×			
	استهلاك السنة المالية	××			
	القيمة المضافة للاستغلال				
63	مصاريف المستخدمين	×			
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات	×			
	فائض الاستغلال الإجمالي				
75	الإيرادات التشغيلية الأخرى		×		
65	الأعباء التشغيلية الأخرى				
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات				
78	استرجاع تكاليف خسارة القيم و المؤونات				
	النتيجة التشغيلية أو التشغيلية				
76	الإيرادات المالية				
66	المصاريف المالية				
	النتيجة المالية				
	النتيجة العادية قبل الضرائب				
698 . 695	الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية				
693 . 692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية				
	مجموع إيرادات الأنشطة العادية				
	مجموع مصاريف الأنشطة العادية				



## التحليل المالي

				النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
				إيرادات خارج الاستغلال	77
				مصاريف خارج الاستغلال	67
				نتيجة غير عادية " خارج الاستغلال	
				النتيجة الصافية للسنة المالية	

المصدر: عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية " ، دار هومة ، الجزائر ، 2011، الطبعة الأولى ، ص 250 . 251.

### رابعاً: تحليل عناصر جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول السابق يمكن عرض أهم العناصر التي يقدمها جدول حسابات النتائج و هي كما يلي<sup>1</sup>:

أ. الإيرادات : و تتضمن العناصر التالية:

. المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة؛

الإنتاج المخزن : أي أن هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا و ذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان؛

إنتاج المؤسسة لذاتها : و يتفرع إلى إنتاج القيم لاثابته المعنوية و إنتاج القيم الثابته المعنوية؛

إعانات الاستغلال : و يشمل إعانات التوازن ، و إعانات أخرى للاستغلال؛

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة و الخدمات المقدمة و المنتوجات

الملحقة + الإنتاج المخزون أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

و نعبر عنها بالمعادلة التالية :

<sup>1</sup>. شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 148 . 152

. عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 251 . 252.

## التحليل المالي

$$\text{إنتاج السنة المالية} = \text{ح 70} + \text{ح 71} + \text{ح 73} + \text{ح 74}$$

ب . استهلاك السنة المالية " الأعباء " : و تشمل الحسابات التالية:

المشتريات المستهلكة : و تشمل كل الحسابات من ح600 إلى غاية ح 609؛

الخدمات الخارجية

الخدمات الخارجية الأخرى

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

و نعبر عليه بالمعادلة التالية:

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{ح 60} + \text{ح 61} + \text{ح 62}.$$

ج . النتائج الوسيطة " الأرصدة الوسيطة للتسيير ":

✓ القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية \_ استهلاك السنة المالية ، و نعبر عليها بالمعادلة التالية :

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = (\text{ح 70} + \text{ح 71} + \text{ح 73} + \text{ح 74}) _ (\text{ح 60} + \text{ح 61} + \text{ح 62}).$$

✓ إجمالي فائض الاستغلال " الربح الإجمالي " : و هو القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها الأعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة، و نعبر عليه بالمعادلة التالية:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} _ \text{ح 63} _ \text{ح 64} .$$

✓ النتيجة التشغيلية أو العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + ح75 \_ ح 65 \_ ح 68 + ح78

✓ النتيجة المالية = الإيرادات المالية - المصاريف المالية = ح 76 - ح 66 .

✓ النتيجة العادية قبل الضرائب : و هي مجموع كل من النتيجة التشغيلية و النتيجة المالية

✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية : و ذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية و الضرائب المؤجلة على النتائج العادية؛

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - ح ( 695 و 698 ) - ح ( 692 و 693 ) ؛

✓ النتيجة غير العادية " نتيجة خارج الاستغلال " : و هي عبارة عن الفرق بين ح 77 إيرادات غير عادية و ح 67 مصاريف غير عادية ، و نعبر عليها بالمعادلة التالية:

النتيجة غير عادية = ح 77 - ح 67 ؛

✓ صافي نتيجة السنة المالية: و هي عبارة عن جمع أو طرح " حسب الحالة " النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة غير العادية، و نعبر عنها بواسطة المعادلة التالية:

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - + النتيجة غير العادية

✓ القدرة على التمويل الذاتي و التمويل الذاتي<sup>1</sup>:

القدرة على التمويل الذاتي

تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها و مجموع التكاليف المحتمل تسديدها ، فهي تعبر عن تدفق محتمل للخرينة و ليس حقيقيا، هذا الفرق ناتج عن مدة الفارق بين تسجيل العملية " مشتريات و مبيعات " .

<sup>1</sup> . ناصر دادي عدون ، " دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة " ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص ص

إن القدرة على التمويل الذاتي ليست خزينة حقيقية متاحة ، و لكن خزينة محتملة ، و تصبح حقيقية عندما يتم تحصيل كل الإيرادات القابلة للتحصيل و تسديد كل المصاريف القابلة للتسديد . و بما أنها ليست خزينة حقيقية فهي تتعلق ببعض عناصر الأصول و الخصوم ، نتيجة فترات مختلفة و متباعدة لتحويلها إلى سيولة و من بين هذه العناصر ، مدة دوران المخزون ، المدة الممنوحة للزبائن ، المدو الممنوحة من الموردين .

و يتم حساب القدرة على التمويل الذاتي بطريقتين : طريقة الجمع ، طريقة الانطلاق من النتيجة.

### الطريقة الأولى : الانطلاق من النتيجة:

نتيجة السنة + الاهتلاكات و المؤونات \_ استرجاع الاهتلاكات و المؤونات + القيمة المحاسبية لعناصر الأصول المالية المتنازل عنها \_ نواتج التنازل عن عناصر الأصول الثابتة \_ إعانات الاستثمارات المحولة إلى حساب النتيجة = القدرة على التمويل الذاتي.

### الطريقة الثانية : طريقة الجمع

الفائض الإجمالي للاستغلال + تحويل تكاليف الاستغلال \_ + إيرادات أخرى و مصاريف أخرى \_ + حصة النتيجة عن العمليات المنجزة جماعيا + إيرادات مالية \_ مصاريف مالية + إيرادات استثنائية \_ مصاريف استثنائية \_ ضرائب على الأرباح = القدرة على التمويل الذاتي.

إن مفهوم القدرة على التمويل الذاتي جد هام بالنسبة للمسيرين ، حيث يساعد على معرفة المبالغ لتمويل الاستثمارات و الذي يكون مرتبطا بالأرباح المحققة و كذا الاهتلاكات و المؤونات لأنها لا تعبر عن خروج القيم النقدية ، و يوجه خاصة إلى تمويل الاستثمارات ، تسديد القروض ، تسديد الفوائد على الأسهم ، الرفع من الأصول الجارية.

عند مقارنة القدرة على التمويل الذاتي بالمديونية نحصل على الهامش النظري الذي بحوزة المؤسسة للرفع من التزاماتها في السنوات القادمة و ذلك باستعمال النسبة التالية :

$$\text{القدرة على التمويل} \div \text{المديونية المتوسطة} \times 100 \%$$

### التمويل الذاتي :

للتمول الذاتي دور أساسي في السياسة التمويلية للمؤسسة سواء على المدى القصير أو الطويل لذا فإن المؤسسات التي تستوجب تمويلًا مستمرًا لضمان تجديد عناصر أصولها تعمل على الرفع منه بواسطة التأثير على العناصر المكونة له .

التمويل الذاتي يمثل الفرق بين القدرة على التمويل الذاتي و الأرباح الموزعة و يحسب بواسطة العلاقة التالية :

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{القدرة على التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}.$$

و باستعمال النسب التالية لعدة سنوات تسمح لنا بمعرفة قدرة المؤسسة على تمويل نموها بنفسها و كذا معرفة درجة استقلاليتها المالية في تطورها و نموها :

$$\text{التمويل الذاتي} \div \text{الاستثمارات}.$$

إن التمويل الذاتي يمثل الضرورة الحقيقية التي خلقتها المؤسسة بنفسها ، بحيث أنها تشكل المورد الداخلي إلى تغطية التغطية الإجمالية أو الجزئية لاستخدامات السنة : الاستثمارات في شكل الأصول الثابتة ، زيادة في المتاحات .

من خلال ما سبق يمكن أن نميز بين عنصرين للتمويل الذاتي ، و ذلك من خلال مكوناته حيث نميز بين التمويل الذاتي لتجديد النشاط و التمويل الذاتي للتوسيع في النشاط، و مجموعهما يمثل التمويل الذاتي الكلي للمؤسسة.

✓ فالتمويل الذاتي لتجديد النشاط : ينتج عن الاهتلاكات و المؤونات حيث تستعمل في تجديد الاستثمارات باستعمال تراكم أقساط الاهتلاكات و المؤونات.

✓ التمويل الذاتي للتوسيع النشاط و ينتج عن النتيجة الصافية غير الموزعة ، بعد اقتطاع الأرباح الموزعة ، حيث تستعمل للتوسع في نشاط المؤسسة بفتح خطوط إنتاج جديدة أو استثمارات جديدة.

المحور رقم 07 : تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة

يجب على المؤسسة أن تعرض في جدول مستقل تغيرات الأموال الخاصة يظهر ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ صافي ربح أو خسارة الفترة ، أرصدة الأرباح و الخسائر المتراكمة؛
- ✓ المعاملات الرأسمالية مع المساهمين ، و التوزيعات و التغيرات في حقوق المساهمين؛
- ✓ كل عنصر من عناصر الإيرادات أو الأعباء التي لها علاقة بحقوق المساهمين ؛
- ✓ حركة الأسهم و الاحتياطي؛
- ✓ السياسات المحاسبية : من خلال ذلك يجب توضيح مدى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ تقديم المعلومات المالية الضرورية و غير الموجودة في القوائم المالية السابقة الذكر؛
- ✓ السياسات و الطرائق المحاسبية المعتمدة.

2. الشكل النموذجي لجدول تغيرات الأموال الخاصة:

يأخذ جدول تغيرات الأموال الخاصة الشكل التالي:

تغيرات الأموال الخاصة	إحالات	رأس المال الاجتماعي	علاوات الإصدار	فرق التقييم	فرق إعادة التقييم	احتياطات & نتيجة
رصيد نهاية السنة 2 _ N						
تغير الطرائق المحاسبية و تصحيح الأخطاء						
إعادة تقييم القيم الثابتة						
الربح _ خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج						

<sup>1</sup>. شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 205 . 206.

## التحليل المالي

						حصص موزعة
						زيادة في رأس المال
						نتيجة صافية للنشاط
						رصيد نهاية السنة 1 - N
						تغير الطراق المحاسبية و تصحيح الأخطاء
						إعادة تقييم القيم الثابتة
						الربح . خسائر غير مسجلة في حسابات النتائج
						حصص الموزعة
						زيادة رأس المال
						نتيجة صافية للنشاط
						رصيد نهاية السنة

المصدر : شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث " ، مرجع سبق ، ص 206.

### 3. تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بواسطة النسب المالية:

يمكن ذكر أهم النسب المالية التي يتم بواسطتها تحليل تغيرات الأموال الخاصة فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ نسبة النتيجة الصافية ÷ رأس المال؛

✓ نسبة التوزيعات و التغيرات في حقوق المساهمين ÷ الأموال الخاصة؛

✓ نسب الأسهم ، توزيع الأرباح و قياس القيم السوقية : و تحسب من خلال:

الأرباح الموزعة ÷ قيم عدد الأسهم

✓ نسبة توزيع الأرباح : و تحسب من خلال :

الأرباح الموزعة ÷ الأرباح الصافية؛

✓ معامل سعر السهم إلى عائده أو مضاعف السعر للعائد : و يحسب بالعلاقة التالية :

<sup>1</sup>. شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 207 . 208.



## التحليل المالي

قيمة السهم السوقية ÷ ربح السهم؛

✓ نسبة سعر السوق مقارنة بالقيمة المحاسبية : و تحسب بالعلاقة التالية :

قيمة السهم السوقية ÷ القيمة الدفترية للسهم؛

✓ معدل دوران الأسهم : و تحسب من خلال :

عدد الأسهم التي تم تداولها خلال الدورة المحاسبية ÷ عدد الأسهم المكتتب بها في نهاية الدورة المحاسبية.

#### أولاً: جدول التمويل

##### 1. تعريف جدول التمويل :

هو جدول للاستخدامات و الموارد يشرح مصدر الأموال و استعمالاتها ، و يقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات و الإيرادات ، أي أنه يسمح بمعرفة الطريقة التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال مرحلة معينة عادة سنة<sup>1</sup>.

##### 2. أهداف جدول التمويل : يمكن ذكر أهم أهداف جدول التمويل كما يلي<sup>2</sup>:

✓ إحصاء الاستخدامات الجديدة " احتياجات التمويل " ، و الموارد الجديدة التي انتفعت بها المؤسسة خلال الدورة سواء كانت داخلية أو خارجية؛

✓ تحليل التغيرات التي تمس ذمة المؤسسة و المتمثلة في كل الحركات المحاسبية التي تؤثر على ذمة المؤسسة ؛

✓ تفسير الانتقال بين الميزانية الافتتاحية و الميزانية الختامية ، و تغيرات الأولى اتجاه الثانية؛

✓ تلخيص العمليات التي قامت بها المؤسسة و تفسير تأثيرها على الخزينة.

و منه جدول التمويل يجيب عن تساؤل أساسي يمكن طرحه بطريقتين :

✓ ما هي الاستخدامات الفترة و كيف يتم تمويلها ؟

✓ أو : ما هي الموارد التي تم خلقها من طرف المؤسسة و كيف يتم استخدامها؟

<sup>1</sup>. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

<sup>2</sup>. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

3. بناء جدول التمويل<sup>1</sup>:

يوضح جدول التمويل فرق بين التدفقات المستقرة و التدفقات قصيرة الأجل ، يبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة و الموارد الدائمة من خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل؛

أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، و ذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال و خارج الاستغلال ، الخزينة من جهة و الاستخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى ، و يشكل الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

**الجزء الأول من جدول التمويل:** يحتوي جدول التمويل على العناصر التالية:

✓ موارد الدائمة التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية؛

✓ الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

و الجدول الموالي يبين لنا مضمون الجزء الأول:

**الجزء الأول من جدول التمويل " التمويل طويل و متوسط الأجل "**

الموارد المستقرة	الاستخدامات المستقرة
القدرة على التمويل الذاتي	حيازة تشييات جديدة
التنازل على التشييات	مصاريف موزعة على عدة سنوات
الحصول على قروض مالية	تسديد قروض مالية
الرفع من رأس المال	تخفيض في رأس المال
	تسديد مكافأة رأس المال " توزيع الأرباح "
التغير في الموارد المستقرة +	- التغير في الاستخدامات المستقرة
+	-

$$\Delta FR_{ng}$$

<sup>1</sup>. الياس بن ساسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 110 . 111 . 112

المصدر : الياس بن ساسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

### 4 . تحليل محتوى الجزء الأول من الجدول :

الموارد الدائمة :

القدرة على التمويل الذاتي : تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية ، و العلاقة التالية توضح كيفية حساب هذا المورد :

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات و المؤونات .

التنازل عن عنصر من عناصر التثبيتات " الأصول غير جارية " : في بعض الأحيان تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن بعض أصولها للتقليل من الاحتياجات و الرفع في الموارد و تتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية بسعر تنازل يحدد محاسبيا و بناء على معطيات السوق .

الرفع في الأموال الخاصة : هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة و ذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور و تبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها كما تضمن العملية إعانات الاستثمار التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية .

الارتفاع في الديون المالية : و تتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية " باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية " ، و يمكن أن تكون في صورة قروض مستندية ، و حينها تتمثل الديون المالية الجديدة في المبلغ المسدد من طرف الدائنين ، و عليه يمكن حساب الديون المالية للدورة الحالية من خلال جدول حركة الديون أو كالاتي :

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديدات .

### الاستخدامات المستقرة :

التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية : تتمثل في أرباح الأسهم " نتيجة الدورة السابقة " الموزعة خلال الدورة المالية الجارية ، و يمكن حساب هذه التوزيعات اعتمادا على معطيات جدول توزيع النتيجة ، كما يمكن استخدام العلاقة التالية:

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة - الارتفاع في الاحتياطات

حيازة الأصول الثابتة : و تشمل الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية حيث تحسب بقيمة إجمالية " بسعر الحيازة " ، و يمكن حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو اعتمادا على العلاقة التالية :

استثمارات الدورة العادية = استثمارات الدورة السابقة + الحيازة - التنازل

المصاريف غير الموزعة لعدة سنوات: و هي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة ، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية ، و إنعاش النتيجة ، و يحسب انطلاقا من معطيات الميزانية و المعلومات المحاسبية المكتملة لها.

الانخفاض في الأموال الخاصة : و هي عملية معاكسة لعملية الرفع من الأموال الخاصة و تعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسائر.

تسديد الديون المالية : تتمثل في اهتلاك القرض " عدا الاعتمادات البنكية الجارية " خلال الدورة الجارية ، و يمكن حسابه من خلال جدول حركة الديون ، أو بالعلاقة التالية :

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - التسديد

الجزء الثاني من جدول التمويل:

محتوى الجزء الثاني من الجدول:

إذا كان الجزء الأول من جداول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أعلى الميزانية فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية ، و عليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:

التغير في عناصر الاستغلال  $\Delta BFR_{ex}$

التغير في العناصر خارج الاستغلال  $\Delta BFR_{hex}$

التغير في الخزينة الصافية الإجمالية  $\Delta T_{ng}$

تحليل محتوى الجزء الثاني من الجدول :

التغير في عناصر الاستغلال: و نقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد و آجال الدفع و التي تحسب بالفارق بين الاستخدامات و الموارد:

التغير في استخدامات الاستغلال : تتمثل في التغير في المخزونات و التغير في حقوق الاستغلال ، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال؛

التغير في موارد الاستغلال: تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد و الحسابات الملحقه به.

يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

التغير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية و الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي ، و تتضمن العناصر التالية :

التغير في استخدامات خارج الاستغلال: و هي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال؛

التغير في الموارد خارج الاستغلال: و هي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال؛

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال ، و يحسب كالتالي:

$$\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$$

التغير في عناصر الخزينة: يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة ، و يتشكل أساسا من عنصرين:

التغير في موارد الخزينة: متمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الدورة الجارية؛

التغير في الاستخدامات : و تشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

الفرق بين استخدامات الخزينة و موارد الخزينة ينتج التغير في الخزينة و ذلك كالتالي:

$$\Delta T_{ng} = \Delta E_t - \Delta R_t$$

و بناء على التغيرات في العناصر الثلاث يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية

تبعاً للعلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{hex} + \Delta BFR_{ex} + \Delta T_{ng} = \Delta FR_{ng}$$

و الجدول التالي يحوي كل العناصر السابقة:

## التحليل المالي

الجزء الثاني من جدول التمويل : تمويل قصير الأجل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الاجمالي $\Delta FR_{ng}$			
الرصيد 1 - 2 = 3	الموارد 2	الاحتياجات 1	التغير في عناصر الاستغلال: التغير في استخدامات الاستغلال التغير في موارد الاستغلال
			$A \Delta BFR_{ex}$
			التغير في العناصر خارج الاستغلال: التغير في المدنين الآخرين التغير في الدائنين الآخرين
			$B \Delta BFR_{hex}$
			$A + B = C \Delta BFR_G$
			تغيرات الخزينة التغير في الاستخدامات التغير في الموارد
			$D = T_{NG}$
			$C + D = \Delta FR_{ng}$

المصدر : الياس بن ساسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 115.



### المحور رقم 09 : دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة

إن جدول التمويل يمدنا بمعلومات موجزة عن تغيرات الخزينة ، لذا يتم اللجوء إلى نوع آخر من الجداول يسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة و مكونات هذا التغير بطريقة أكثر تفصيلا يسمى بجدول تدفقات الخزينة<sup>1</sup>.

#### 1. تعريف جدول تدفقات الخزينة:

هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة و يظهر التدفقات التي تشرح الميكانزمات المالية للمؤسسة ، و مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة<sup>2</sup>.

#### 2. أهداف جدول تدفقات الخزينة:

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة لأخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية ، و بالتالي شرح مساهمة كل وظيفة في تغير الخزينة ، كما أنه يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية المعنوية و المالية ، و من هنا فهو يبين تطور التمويل الخارجي ، و كذا قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بتدفق الخزينة للاستغلال.

إن الوظائف التي تكون هذا الجدول هي<sup>3</sup> :

◀ **وظيفة التمويل:** تسمح بإظهار الطريقة التي مولت بها المؤسسة احتياجاتها الفعلية أو على العكس الطريقة التي سددت بها ديونها . و هي تحصي الموارد الخارجية كحركات الديون و حركات رأس المال.

<sup>1</sup>. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

<sup>2</sup>. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

<sup>3</sup>. زغيب مليكة ، بوشنقىر ميلود ، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص 137.

◀ وظيفة الاستثمار : و تضم مجموع الاستثمارات و الاستثمارات السلبية للمؤسسة سواء كانت معنوية أو مادية أو مالية.

◀ وظيفة الاستغلال : و تضم كل العمليات التي قامت بها المؤسسة في اطار نشاطها و التي لا تظهر في الوظيفيتين السابقتين.

و تجدر الإشارة إلى أن التدفق الأساسي الذي يغذي وظيفة الاستغلال هو القدرة على التمويل الذاتي و التي إذا أنقصنا منها التفاوت الزمني للخزينة يخلق تدفق خزينة الاستغلال.

و تتأتى القدرة على التمويل الذاتي من نشاط المؤسسة بعد أن تحصل كل الإيرادات و تسدد كل المدخلات.

### 3. طرق عرض و تقديم جدول تدفقات الخزينة:

يمكن أن يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة من خلال ثلاثة مصادر هي<sup>1</sup>:

◀ ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين ، و ذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية بين أول مدة و آخرها؛

◀ جدول حسابات النتائج للسنة الجارية ، و ذلك لتحديد مقدار صافي الربح و زيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة؛

◀ معلومات تفصيلية إضافية أخرى ، و ذلك بهدف تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

<sup>1</sup>. شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث"، مرجع سبق ذكره، ص 176.

### 4. خطوات إعداد جدول التدفقات النقدية:

إن إعداد جدول التدفقات النقدية يتم وفقا لثلاث خطوات متتالية<sup>1</sup>:

◀ تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة و آخرها باستخدام بيانات الميزانية المقارنة؛

◀ تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل حسابات النتائج الحالية و تحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين و البيانات الإضافية؛

◀ تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التمويلية و الاستثمارية عن طريق تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة و البيانات الإضافية.

### 5. طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة:

توجد طريقتان لإعداد جدول التدفقات النقدية هما<sup>2</sup>:

◀ الطريقة المباشرة: يتم بموجبها تجاهل صافي الربح ، و يتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين و المصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء و من أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار و الفوائد الدائنة.

<sup>1</sup>. شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث " ، مرجع سبق ذكره ، ص 176 . 177.

<sup>2</sup>. شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث " ، مرجع سبق ذكره ، ص 177 . 180.

## التحليل المالي

### الشكل النموذجي لجدول تدفقات الخزينة " الطريقة المباشرة "

أرصدة الدورة السابقة	الدورة الجارية	إحالات	البيان
			تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية : التحصيل من الزبائن المبالغ المسددة إلى الموردين و المستخدمين فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة ضرائب مدفوعة على النتيجة
			تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية
			تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر الاستثنائية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية للنشاطات التشغيلية
			تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل عن القيم الثابتة المدفوعات الخاصة باقتناء القيم المالية فوائد محصلة من التوظيفات المالية حصص و أقساط مقبوضة من النتائج تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات الاستثمارية
			تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية: التحصيل الناتج من إصدار الأسهم حصص و توزيعات أخرى تحصيل القروض تسديد الديون و قروض أخرى تدفقات الخزينة الصافية للنشاطات التمويلية
			مؤشر تغير أسعار الصرف في السيولة
			تغير الخزينة خلال السنة المالية
			الخزينة و شبه الخزينة في بداية الدورة
			الخزينة و شبه الخزينة في نهاية الدورة
			تغير الخزينة خلال السنة المالية
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : شعيب شنوف، " التحليل المالي الحديث "، مرجع سبق ذكره ص . ص : 176 - 177.

## التحليل المالي

### ← الطريقة غير مباشرة:

يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق و ليس الأساس النقدي.

### جدول تدفقات الخزينة " الطريقة غير المباشرة "

البيان	إحالات	الدورة الجارية	الدورة السابقة
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية: النتيجة الصافية خلال الدورة المحاسبية تعديلات و تصحيحات حول: اهتلاكات و مؤونات التغير في الضرائب المؤجلة التغير في المخزون التغير في حسابات الزبائن و حقوق أخرى التغير في حسابات المورد و ديون أخرى زائد . ناقص قيمة التنازل: ضريبة صافية			
تدفقات الخزينة من النشاطات التشغيلية 1			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية: المدفوعات الخاصة باقتناء القيم الثابتة التحصيل الخاص بالتنازل . القيم الثابتة			
تدفقات الخزينة من النشاطات الاستثمارية 2			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية: حصص مدفوعة للمساهمين زيادة أو ارتفاع رأس المال إصدار القروض تسديد القروض			
تدفقات الخزينة من النشاطات التمويلية 3			
تغير الخزينة خلال السنة المالية		3+2+1	
الخزينة و شبه خزينة في بداية الدورة			
الخزينة و شبه خزينة في نهاية الدورة			
مؤشر تغير أسعار صرف العملات			
تغير الخزينة خلال السنة المالية			

المصدر : . شعيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث " ، مرجع سبق ذكره ، ص 180 .

. عبد الوهاب رميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية " ، مرجع سبق ذكره ، ص . ص : 47 . 48 .

### 6. تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية:

يمكن تصنيف أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة إلى :

◀ مؤشرات تقييم جودة الأرباح: و من أهم هذه النسب ما يلي:

نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي ÷  
الاحتياجات النقدية الأساسية؛

نسبة النقدية من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ صافي الربح بعد  
الفوائد و الضرائب؛

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷  
مجموع الأصول؛

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات = إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط  
التشغيلي ÷ صافي المبيعات؛

◀ مؤشرات تقييم السيولة: و نجد فيها:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ÷ إجمالي التدفقات النقدية  
الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية؛

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي ÷ فوائد  
الديون؛

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي ÷  
الالتزامات المتداولة.

◀ مؤشرات تقييم سياسات التمويل : و يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛

نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التوزيعات النقدية للمساهمين؛

نسبة التوزيعات و الفوائد المقبوضة = المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة و التوزيعات النقدية على الأسهم ÷ التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة؛

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيقي " الزيادة في الأصول الثابتة " ÷ التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم.

### المحور رقم 10 : التحليل المالي في الأجل الطويل

يهدف التحليل المالي في الأجل الطويل إلى معرفة أهمية دراسة المركز المالي طويل الأجل للمؤسسة و تحليل هيكل التمويل العام و مصادر التمويل الداخلي و الخارجي و أهمية كل منهما و التكلفة المترتبة على كل منهما ، و نسعى من خلال هذا المحور إلى توضيح أهمية التناسق في تشكيل هيكل رأس المال و ضرورة الاستفادة من الاقتراض الخارجي و الشروط الضرورية لنجاحه ، و لذلك فإن هذا المحور يعنى بتحديد تكلفة رأس المال و توضيح أسس تقييم سياسات التمويل.

و فيما يلي شرحاً للجوانب المرتبطة بتحليل المركز المالي طويل الأجل:

### أولاً: من وجهة أصحاب الديون طويلة الأجل

إن ما يهم هذه الفئة من دراسة المركز المالي طويل الأجل ما يلي<sup>1</sup>:

◀ نسبة الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل في المؤسسة؛

◀ ضمان استرداد الدين بتاريخ الاستحقاق؛

◀ ضمان تحقق الفائدة السنوية و تسديدها.

و يمكننا دراسة هذه الأمور من خلال النسب التالية:

**1. نسبة التمويل الخارجي للأصول: و تحسب كما يلي:**

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = (\text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}) \div \text{صافي الأصول} \times 100$$

و تظهر هذه النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول و انخفاض هذه النسبة مؤشراً إيجابياً و ارتفاعها يعتبر مؤشراً سلبياً.

**2. الوزن النسبي للديون طويلة الأجل: و تحسب بواسطة العلاقة التالية:**

$$\text{الوزن النسبي للديون طويلة الأجل} = \text{ديون طويلة الأجل} \div (\text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}) \times 100$$

و تظهر هذه النسبة الوزن النسبي للديون طويلة الأجل إلى مجموع الديون أي نسبة الديون طويلة الأجل إلى مجموع الديون.

**3. نسبة تغطية الديون طويلة الأجل: و تحسب بواسطة العلاقة التالية:**

<sup>1</sup>. منير شاكر محمد و آخرون، " التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات "، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 284. 286.



$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = \left[ \text{صافي الأصول الثابتة} \div \text{الديون طويلة الأجل} \right] \times 100$$

و تظهر هذه النسبة معدل تغطية الديون طويلة الأجل من قبل صافي الأصول الثابتة و ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا.

#### 4. نسبة تغطية الفائدة الثابتة : و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة تغطية الفائدة الثابتة} = \left[ \text{صافي الربح " قبل خصم الفوائد الثابتة "} \div \text{الفوائد الثابتة} \right] \times 100$$

و تظهر هذه النسبة معدل تغطية الفوائد الثابتة للديون من الأرباح الصافية و يجب أن لا تقل عن الواحد و ارتفاعها يعتبر مؤشرا إيجابيا.

#### مثال:

من حسابات إحدى المؤسسات الاقتصادية ظهرت الأرصدة التالية :

الديون طويلة الأجل : 75000 دج

الديون قصيرة الأجل : 50000 دج

صافي الأصول الثابتة : 225000 دج

صافي الأصول : 400000 دج

فوائد الديون الثابتة : 5000 دج

صافي الربح قبل خصم الفوائد الثابتة : 50000 دج

**المطلوب:** حساب نسب المركز المالي طويل الأجل من خلال وجهة نظر أصحاب الديون طويلة الأجل.

الحل :

$$1. \text{ نسبة التمويل الخارجي للأصول} = [ ( 50000 + 75000 ) \div 400000 ] \times 100 = 31,25\%$$

$$2. \text{ الوزن النسبي للديون طويلة الأجل} = [ ( 50000 + 75000 ) \div 75000 ] \times 100 = 60\%$$

$$3. \text{ نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = [ 75000 \div 225000 ] \times 100 = 30\%$$

$$4. \text{ نسبة تغطية الفائدة الثابتة} = [ 5000 \div 50000 ] \times 100 = 10\%$$

ثانيا : وجهة نظر إدارة المؤسسة

إن هدف الإدارة هو تحقيق عائد يتناسب مع الأموال المستثمرة و بالتالي فإن الإدارة تسعى من خلال دراسة و تحليل المركز المالي طويل الأجل إلى تحقيق مايلي :

◀ تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلية و الخارجية؛

◀ استثمار الأموال المتاحة للمؤسسة " الموجودة تحت تصرفها " بكفاءة عالية.

إن لتحقيق التوازن المالي بين مصادر التمويل الداخلية و الخارجية أهمية خاصة لأن هذا التوازن يؤثر على استقلالية المؤسسة من ناحية و يؤثر من ناحية أخرى على ربحية المؤسسة و هنا تكمن أهمية هذا التوازن و عادة ما تحصل المؤسسة على أموالها من :

◀ مصادر داخلية تتمثل في استثمار أرباحها المحتجزة أو احتياطياتها في أعمال المؤسسة ؛

◀ مصادر خارجية و تتمثل بزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة بالنسبة لشركة المساهمة أو زيادة نصيب الشركاء في شركات الأشخاص و كذلك عن طريق الاقتراض " ديون طويلة الأجل "

، إما عن طريق البنوك أو عن طريق إصدار سندات القرض ، و كذلك الأمر للحصول على ديون قصيرة الأجل.

و يهتم التحليل المالي بدراسة نصيب كل مصدر من مصادر التمويل من أجل المحافظة على التوازن بين المصادر الداخلية و الخارجية ، و من اجل ان تسدد الديون بتاريخ استحقاقها دون حدوث أي مشكلة مالية للمؤسسة و من أجل ذلك يمكننا استخدام النسب التالية:

**1 . نسبة المديونية قصيرة الأجل :** و تحسب بواسطة العلاقة التالية :

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100.$$

و تظهر هذه النسبة نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية و انخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا حيث يعتبر هذا بالنسبة للدائنين زيادة ضمان لديونهم و يجب أن لا تتجاوز هذه الواحد وهو ما يعني أن الديون قصيرة الأجل لحقوق الملكية حيث لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يتحملها مالكي المؤسسة أنفسهم.

**2 . نسبة المديونية الكاملة :** و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

و تظهر هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملكية و أيضا لا يجوز أن تكون أكبر من الواحد لأن هذا يعني أن الديون أكبر من الأموال الخاصة و هذا يؤدي إلى فقدان المؤسسة لاستقلالها المالي ، كما أن هذا يضعف ضمانة الدائنين في تحصيل ديونهم.

**3 . نسبة المديونية طويلة الأجل :** و تحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

وتظهر هذه النسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية ، و كذلك الأمر حيث يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة الواحد لأن ظهورها أكثر من الواحد يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من الأموال الخاصة و هذا يؤدي أيضا إلى فقدان المؤسسة لاستقلالها المالي و يعني الاعتماد في تمويل الأصول الثابتة و بشكل كبير على الديون طويلة الأجل و ستكون نتائجه خطيرة في حال استبعاد جزءا من هذه الأصول خارج العمل لسبب ما ، و أي خلل في هذه النسبة سيؤثر أيضا على رأس المال العامل الصافي.

### مثال:

من حسابات أحد المؤسسات اقتصادية ظهرت الأرصدة التالية :

الديون طويلة الأجل : 80000 دج

الديون قصيرة الأجل : 40000 دج

الأموال الخاصة : 200000 دج

### المطلوب :

حساب نسب المركز المالي الطويل الأجل من وجهة نظر الإدارة.

### الحل:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \left[ \frac{200000}{40000} \right] \times 100 = 20\%$$

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \left[ \frac{200000}{120000} \right] \times 100 = 60\%$$

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \left[ \frac{200000}{80000} \right] \times 100 = 40\%$$

المحور رقم 11 : حالات عملية شاملة على التحليل المالي

الحالة الأولى:

إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة التاج بتاريخ 31 . 12 . 2015 :

الخصوم		الأصول			
المبالغ	البيان	قيمة محاسبية صافية	الاهتلاكات و المؤونة	القيمة الإجمالية	البيان
<b>440100</b>	<u>رؤوس الأموال</u>	<b>300150</b>		<b>442050</b>	<u>أصول غير جارية</u>
	الجماعية	14550		14550	مصاريف إعدادية
300000	الأموال الجماعية	285600	141900	427500	تثبيتات مادية
71100	الاحتياطيات	<b>514650</b>		<b>527250</b>	<u>الأصول الجارية</u>
69000	مؤونة الخسائر و	208200	6900	215100	المخزونات
	التكاليف	91200	3900	95100	زبائن
<b>374700</b>	<u>الديون</u>	62100		62100	أوراق القبض
113850	ديون مالية	12600	1800	12600	مدينون آخرون
169500	موردون	63000		52500	سندات المساهمة
42900	أوراق الدفع	14850		14850	سندات التوظيف
11250	دائنون آخرون	52500		52500	البنك
37200	النتيجة الصافية	10200		10200	الصندوق
<b>814800</b>	<u>مجموع الخصوم</u>	<b>814800</b>	<b>154500</b>	<b>969300</b>	<u>مجموع الأصول</u>

بعد دراسة الميزانية ظهرت المعلومات التالية:

1. تم تقييم التثبيتات المادية بـ 360000 دج؛
2. القيمة الحقيقية لسندات المساهمة بلغت 90000 دج؛
3. القيمة الحقيقية للمخزونات بلغت 180000 دج؛

## التحليل المالي

4. اتضح أنه زبون يقدر دينه بـ 5700 لن يدفع ما عليه إلا بعد 16 شهراً؛
5. أوراق القبض قابلة للخصم بمبلغ 48000 دج؛
6. ما قيمته 8100 دج من سندات التوظيف قابلة للبيع في الأجل القصير و تقدر قيمتها الحقيقية بـ 12000 دج؛
7. ما قيمته 57000 دج من مؤونة الخسائر و تكاليف خصص لإصلاحات تتم على عدة سنوات ، و 7500 دج ستدفع خلال 3 أشهر مقابل احد الدعاوى خسرتها المؤسسة ، و الرصيد الباقي غير مبرر؛
8. ما قيمته 27000 دج من ديون الموردين طويلة الأجل تدفع بعد مرور 18 شهراً؛
9. ما قيمته 19500 دج من الديون المالية تدفع خلال 4 أشهر القادمة و الباقي فهو طويل الأجل؛
10. النتيجة الصافية تخصص كما يلي : توزع على الشركاء مبلغ 12000 دج خلال الشهر القادم و الباقي يوضع في الاحتياط؛
11. مبلغ الضريبة على الأرباح 30 %.

### المطلوب:

1. إعداد الميزانية المالية المفصلة و المختصرة.

### الحل:

$$14550 = \begin{cases} \text{مصاريف إعدادية : ق م ص = 14550 دج} \\ \text{ق ح = 0} \end{cases}$$

## التحليل المالي

$$74400 = \text{ق}^+ \left\{ \begin{array}{l} \text{تثبيتات مادية: ق م ص } 285600 \text{ دج} \\ \text{ق ح } = 360000 \text{ دج} \end{array} \right.$$

$$27000 = \text{ق}^+ \left\{ \begin{array}{l} \text{سندات مساهمة: ق م ص } = 63000 \text{ دج} \\ \text{ق ح } = 90000 \text{ دج} \end{array} \right.$$

$$28200 = \text{ق}^- \left\{ \begin{array}{l} \text{المخزونات: ق م ص } = 208200 \text{ دج} \\ \text{ق ح } = 180000 \text{ دج} \end{array} \right.$$

$$\begin{array}{l} \text{الزبائن: } 91200 \\ \text{أصول غير جارية } 5700 \\ \text{ق ق ت } 85500 \end{array}$$

$$\begin{array}{l} \text{أوراق القبض: } 62100 \\ \text{ق ج } 48000 \\ \text{ق ق ت } 14100 \end{array}$$

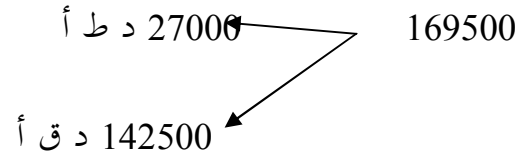
$$3900 = \text{ق}^+ \left\{ \begin{array}{l} \text{سندات التوظيف: ق م ص } = 8100 \\ \text{ق ح } = 12000 \end{array} \right.$$

$$\begin{array}{l} 14850 \\ \text{أصول جارية " ق ق ت } 8100 \\ \text{أ غ ج } 6750 \end{array}$$

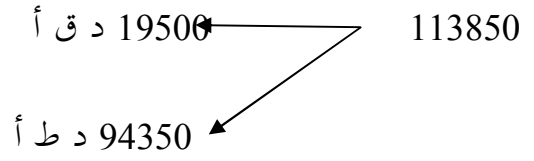
$$\begin{array}{l} \text{مؤونة الخسائر و التكاليف: } 7500 \text{ د ق أ} \\ 69000 \\ \text{ضريبة على المؤونة } 1350 \text{ د ق أ} \\ \text{د ط أ } 57000 \\ \text{مؤونة غير مبررة } 4500 \\ \text{احتياطات } 3150 \text{ أ د} \end{array}$$

## التحليل المالي

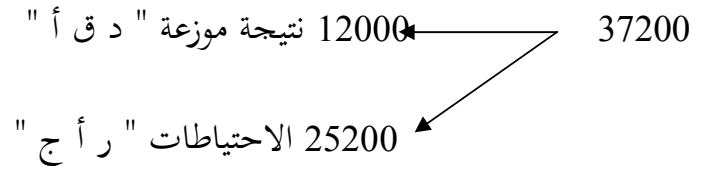
ديون الموردون:



ديون مالية:



النتيجة:



$$\text{مجموع الاحتياطات} = 71100 + 3150 + 25200 = 99450.$$



## التحليل المالي

### جدول فرق إعادة التقدير

الفرق		القيمة المحاسبية الصافية	القيمة الحقيقية	البيان
-	+			
14550	74400	0	14550	مصاريف إعدادية
	27000	285600	360000	تثبيتات مادية
		63000	90000	سندات مساهمة
28200	3900	208200	180000	مخزونات
		8100	12000	سندات التوظيف
62550				

### الميزانية المالية المفصلة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
<b>640350</b>	الأموال الدائمة	<b>462450</b>	الأصول غير جارية
<b>462000</b>	رؤوس الأموال الجماعية	360000	تثبيتات مادية
300000	الأموال الجماعية	5700	زيائن مشكوك فيهم
99450	الاحتياطات	90000	سندات المساهمة
62550	فرق إعادة التقدير	6750	سندات التوظيف
178350	ديون طويلة الأجل	<b>411000</b>	الأصول الجارية
<b>94350</b>	ديون مالية	<b>180000</b>	قيم الاستغلال
27000	موردون	180000	مخزونات
57000	مؤونة مبررة	<b>120300</b>	قيم قابلة للتحقيق
237000	ديون قصيرة الأجل	85500	زيائن
19500		14100	
142500		12600	
42900		8100	
11250		<b>110700</b>	
12000		52500	
7500		10200	
1350		48000	

## التحليل المالي

	ديون مالية موردون أوراق الدفع دائنون آخرون نتيجة موزعة مؤونة مبررة ضريبة على المؤونة		أوراق القبض دائنون آخرون سندات التوظيف <b>قيم جاهزة</b> بنك الصندوق أوراق قبض محسومة
<b>877350</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	<b>877350</b>	<b>مجموع الأصول</b>

الميزانية المالية المختصرة:

	المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
640350		الأموال الدائمة	<b>462450</b>	الأصول غير جارية
462000			411000	
178350		رؤوس الأموال الجماعية	180000	الأصول الجارية
237000		الديون طويلة الأجل	300120	قيم الاستغلال
		ديون قصيرة الأجل	700110	قيم قابلة للتحقيق
				قيم جاهزة
<b>877350</b>		<b>مجموع الخصوم</b>	<b>877350</b>	<b>مجموع الأصول</b>

## التحليل المالي

### الحالة الثانية:

أليك الميزانية المالية لشركتي التاج و البدر التي تشتغلان في نفس القطاع بتاريخ 31 . 12 . 2015

الخصوم		البيان	الأصول	
المبلغ			المبلغ	
البدر	التاج		البدر	التاج
9100000	5800000	الأموال الدائمة	4200000	3800000
5000000	4000000	رؤوس الأموال الجماعية	6800000	4200000
4100000	1800000	الديون طويلة الأجل	3000000	2200000
1900000	2200000	ديون قصيرة الأجل	2000000	1400000
			1800000	600000
<b>11000000</b>	<b>8000000</b>		<b>11000000</b>	<b>8000000</b>
				المجموع

المطلوب: قارن بين ميزانيتي مؤسستي التاج و البدر باستخدام:

1 . مؤشرات التوازن المالي؛

2 . النسب المالية؛

3 . أي مؤسسة يظهر التسيير المحكم؟

**الحل:**

**1 . مؤشرات التوازن المالي :**

البيان	مؤسسة التاج	مؤسسة البدر
رأس المال العامل	2000000	4900000
احتياجات رأس المال العامل	1400000	3100000
الخزينة	600000	1800000

**2 . النسب المالية :**

البيان	مؤسسة التاج	مؤسسة البدر
نسبة التمويل الذاتي	1,05	1,19

## التحليل المالي

نسبة التمويل الدائم	1,52	2,16
نسبة الاستقلالية المالية	1	0,83
نسبة قابلية السداد	0,5	0,54
نسبة الخزينة الحالية	0,27	0,94

### الحالة الثالثة:

إليك الميزانية الوظيفية لمؤسسة التاج لسنة 2016

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	734500	57,34	الموارد الثابتة	894500	69,83
مجموع الاستخدامات الثابتة	734500	57,34	الموارد الخاصة	140000	10,93
			الديون المالية	1034500	80,76
الأصول المتداولة	526000	41,06	مجموع الموارد الثابتة	130500	10,18
للاستغلال	16000		الخصوم المتداولة	85000	
خارج الاستغلال	4500	1,25	للاستغلال	31000	6,63
مجموع الأصول المتداولة	546500	42,66	خارج الاستغلال	246500	19,23
مجموع الأصول	1281000	100	خزينة الخصوم		2,42
مجموع الأصول المتداولة	1281000	100	مجموع الخصوم المتداولة		19,23
مجموع الأصول	1281000	100	مجموع الخصوم	1281000	100

المطلوب:

1. أحسب مايلي:

✓ رأس المال العامل الصافي الإجمالي

✓ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

✓ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

2. وضح العلاقة بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة الصافية.

3. علق على وضعية المؤسسة

الحل:

1 . حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة \_ الاستخدامات الثابتة

$$734500 \text{ _ } 1034500 =$$

$$300000 =$$

2 . احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال \_ ديون الاستغلال

$$130500 \text{ _ } 526000 =$$

$$395500 =$$

3 . احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال :

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال \_ ديون خارج

الاستغلال

$$85000 \text{ _ } 16000 =$$

$$( 69000 ) =$$

4 . الخزينة الصافية :

الخزينة الصافية = خزينة الأصول \_ خزينة الخصوم

$$31000 \text{ _ } 4500 =$$

$$( 26500 ) =$$

5 . العلاقة بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي \_ احتياجات رأس المال العامل

$$= 300000 - ( 395500 - 69000 )$$

$$= ( 26500 )$$

6 . التعليق على وضعية المؤسسة:

للمؤسسة رأس عامل صافي إجمالي موجب ب 300000 دج إذا الموارد الثابتة تسمح بتمويل

الاستخدامات الثابتة؛

و من جهة أخرى فإن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل الصافي الإجمالي

و هذا ما أدى إلى خزينة صافية سالبة ب 26500 .

## التحليل المالي

### الحالة الرابعة:

إليك الميزانية الوظيفية لمؤسسة البدر بتاريخ 31 ديسمبر 2016

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	.....	57	الموارد الثابتة		50
الأصول المتداولة		?	الموارد الخاصة	.....	35
للاستغلال	.....	25	الديون المالية	.....	?
خارج الاستغلال	.....	10	الخصوم المتداولة	?	?
خزينة الأصول	.....	?	للاستغلال	750000	15
			خارج الاستغلال	.....	10
			خزينة الخصوم	.....	
المجموع	.....	?	المجموع	.....	?

### المطلوب:

1. أكمل الميزانية الوظيفية.
2. أحسب رأس المال العامل الصافي و مكوناته .
3. علق على الوضعية المالية للمؤسسة .

### الحل:

لدينا : الموارد الثابتة = 50 % من مجموع الميزانية هذا يعني أن :

الخصوم المتداولة = 50 % من مجموع الميزانية

و نعلم أن : الخصوم المتداولة = الخصوم المتداولة للاستغلال + خصوم متداولة خارج الاستغلال + خزينة الخصوم؛ أي أن :

## التحليل المالي

الخصوم المتداولة للاستغلال = الخصوم المتداولة \_ ( خصوم متداولة خارج الاستغلال + خزينة الخصوم )

$$750000 = 50\% \text{ مجموع الميزانية } _ ( 15\% \text{ مجموع الميزانية } + 10\% \text{ مجموع الميزانية } )$$

$$750000 = 25\% \text{ مجموع الميزانية}$$

$$\text{مجموع الميزانية} = 750000 \div 0,25$$

$$\text{مجموع الميزانية} = 3000000$$

لدينا من جهة أخرى :

الموارد الثابتة = الموارد الخاصة + الديون المالية ⇔ الديون المالية = الموارد الثابتة \_ الموارد الخاصة

بالتعويض نجد: الديون المالية = 50% مجموع الميزانية \_ 35% مجموع الميزانية

$$\text{الديون المالية} = 15\% \text{ مجموع الميزانية}$$

$$\text{الديون المالية} = 450000$$

$$\text{الموارد الخاصة} = 35\% \text{ مجموع الميزانية}$$

$$\text{الموارد الخاصة} = 105000$$

الخصوم المتداولة خارج الاستغلال = 15% مجموع الميزانية

$$\text{الخصوم المتداولة خارج الاستغلال} = 450000$$

$$\text{خزين الخصوم} = 10\% \text{ مجموع الميزانية}$$

$$\text{خزينة الخصوم} = 300000$$



## التحليل المالي

الاستخدامات الثابتة = 57 % مجموع الميزانية

**الاستخدامات الثابتة = 1710000**

أصول متداولة للاستغلال = 25 % مجموع الميزانية

**أصول متداولة للاستغلال = 750000**

أصول متداولة خارج الاستغلال = 10 % مجموع الميزانية

**أصول متداولة خارج الاستغلال = 300000**

بما أن : الاستخدامات الثابتة = 57 % مجموع الميزانية ، فإن الأصول المتداولة = 43 % مجموع الميزانية

**الأصول المتداولة = 1290000**

من ناحية أخرى : الأصول المتداولة = أصول متداولة للاستغلال + أصول متداولة خارج الاستغلال + خزينة الأصول ⇐

خزينة الأصول = الأصول المتداولة \_ (أصول متداولة للاستغلال + أصول متداولة خارج الاستغلال )

خزينة الأصول = 1290000 \_ ( 300000 + 750000 )

## التحليل المالي

خزينة الأصول = 240000

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	1710000	57	الموارد الثابتة	1500000	50
الأصول المتداولة	1290000	43	الموارد الخاصة	1050000	35
للاستغلال	750000	25	الديون المالية	450000	15
خارج الاستغلال	300000	10	الخصوم المتداولة	1500000	50
خزينة الأصول	240000	8	للاستغلال	750000	25
			خارج الاستغلال	450000	15
			خزينة الخصوم	300000	10
<b>المجموع</b>	<b>3000000</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>	<b>3000000</b>	<b>100</b>

### 1 . حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الثابتة \_ الاستخدامات الثابتة

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = 1710000 \_ 1500000 = ( 210000 )

### 2 . حساب احتياجات رأس المال العامل :

احتياجات رأس المال العامل = أصول متداولة للاستغلال و خارج الاستغلال \_ ( خصوم متداولة للاستغلال و خارج الاستغلال )

احتياجات رأس المال العامل = ( 300000 + 750000 ) \_ ( 450000 + 750000 )

احتياجات رأس المال العامل = ( 150000 )

### 3 . حساب الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول \_ خزينة الخصوم

الخزينة الصافية = 240000 \_ 300000

الخزينة الصافية = ( 60000 )

#### 4 . التعليق على وضعية المؤسسة:

رأس العامل الصافي الإجمالي سالب ، و الخزينة الصافية سالبة و هذا يعني أن شرط التوازن غير متوفر و أن المؤسسة في وضعية مالية صعبة و ستواجه مشاكل في التسديد في الأجل القصير ، و على المؤسسة الرفع من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بزيادة الموارد الثابتة و هذا بعدم توزيع النتيجة أو الرفع من مساهمة الشركاء أو التنازل عن جزء من الاستخدامات الثابتة .

#### الحالة الخامسة:

من حساب النتائج لمؤسسة أمير للدورة N استخرجنا المعلومات التالية:

الخدمات الخارجية تمثل 25 % المشتريات المستهلكة ، الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة 35000 دج، الاستهلاكات الأخرى 12500 دج ، المبيعات و المنتوجات الملحقمة تمثل ضعف المشتريات المستهلكة، الانتاج المخزن أو المنتقص من المخزون 40000 دج ، الإنتاج المثبت يمثل 10 % إنتاج السنة المالية ، القيمة المضافة للاستغلال 275000 دج ، إعانات الاستغلال معدومة ، أعباء المستخدمين تمثل 20 % إجمالي فائض الاستغلال ، الأعباء العمليانية الأخرى تمثل 10 % إجمالي فائض الاستغلال ، المنتوجات العمليانية الأخرى 30000 دج ، المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة 10000 دج ، استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات 25000 دج ، النتيجة العادية قبل الضرائب 150000 دج ، الأعباء المالية 90000 دج ، المنتوجات و الأعباء غير عادية معدومة ، معدل الضريبة على النتائج العادية 19 %.

#### المطلوب:

- إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة.

إنتاج السنة المالية = المبيعات و المنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن + الإنتاج المشبث

إنتاج السنة المالية = المبيعات و المنتجات الملحقة + 40000 + 0,1 إنتاج السنة المالية

إنتاج السنة المالية = ( المبيعات و المنتجات الملحقة + 40000 ) ÷ 0,9

إستهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية و الاستهلاكات

الأخرى

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + 0,25 المشتريات المستهلكة + 12500

استهلاك السنة المالية = 1,25 المشتريات المستهلكة + 12500

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية \_ استهلاك السنة المالية

275000 = [ المبيعات و المنتجات الملحقة + 40000 ) ÷ 0,9 ] \_ [ 1,25 المشتريات

المستهلكة + 12500 ]

275000 + 12500 \_ ( 0,9 ÷ 40000 ) = [ 2 مشتريات مستهلكة ÷ 0,9 ] \_ 1,25

مشتريات مستهلكة

[ 40000 \_ 258750 ] ÷ 0,9 = [ 1,125 \_ 2 ) المشتريات المستهلكة ] ÷ 0,9

المشتريات المستهلكة = 218750 ÷ 0,875

المشتريات المستهلكة = 250000 دج

المبيعات و المنتجات الملحقة = 2 × 250000 ⇔

المبيعات و المنتجات الملحقة = 500000 دج

## التحليل المالي

$$\Leftrightarrow 0,25 \times 250000 = \text{الخدمات الخارجية}$$

$$\text{الخدمات الخارجية} = 62500 \text{ دج}$$

$$\Leftrightarrow 0,9 \div (40000 + \text{المنتجات الملحقة} + \text{المبيعات}) = \text{إنتاج السنة المالية}$$

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 0,9 \div (40000 + 500000)$$

$$\text{إنتاج السنة المالية} = 600000 \text{ دج}$$

$$\text{الإنتاج المثبت} = \text{إنتاج السنة المالية} \times 0,1 \Leftrightarrow \text{الإنتاج المثبت} = 0,1 \times 600000$$

$$\text{الإنتاج المثبت} = 60000 \text{ دج}$$

$$\Leftrightarrow 12500 + 62500 + 250000 = \text{استهلاك السنة المالية}$$

$$\text{استهلاك السنة المالية} = 325000 \text{ دج}$$

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{أعباء المستخدمين} - \text{الضرائب و}$$

$$\text{الرسوم و المدفوعات المماثلة}$$

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = 275000 - 0,2 \text{ إجمالي فائض الاستغلال} - 35000$$

$$1,2 \text{ إجمالي فائض الاستغلال} = 240000 \Leftrightarrow \text{إجمالي فائض الاستغلال} = 240000 \div 1,2$$

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = 200000 \text{ دج}$$

$$\text{أعباء المستخدمين} = 40000 \text{ دج}$$

$$\text{الأعباء العملية الأخرى} = 0,1 \times 200000 \Leftrightarrow \text{الأعباء العملية الأخرى} = 20000 \text{ دج}$$

## التحليل المالي

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتوجات العملياتية الأخرى \_ الأعباء  
العملياتية الأخرى \_ المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة + استرجاعات  
عن خسائر القيمة و المؤونات ⇨

$$\text{النتيجة العملياتية} = 25000 + 10000 \_ 20000 \_ 30000 + 200000$$

$$\text{النتيجة العملياتية} = 225000 \text{ دج}$$

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

النتيجة المالية = النتيجة العادية قبل الضرائب \_ النتيجة العملياتية

$$\text{النتيجة المالية} = 225000 + 150000 = \text{النتيجة المالية} ( 75000 \text{ دج} )$$

النتيجة المالية = المنتوجات المالية \_ الأعباء المالية ⇨ المنتوجات المالية = النتيجة المالية  
+ الأعباء المالية

$$\text{المنتوجات المالية} = 90000 + ( 75000 )$$

$$\text{المنتوجات المالية} = 15000 \text{ دج}$$

$$\text{الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية} = 0,19 \times 150000$$

$$\text{الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية} = 28500 \text{ دج}$$

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب \_ الضرائب الواجب دفعها  
عن النتيجة العادية

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = 28500 \_ 150000$$

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = 121500 \text{ دج}$$

## التحليل المالي

إعداد حساب النتائج حسب الطبيعة:

المبلغ	البيان
500000 40000 60000 —	المبيعات و المنتجات الملحقة الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
<b>600000</b>	<b>1 . إنتاج السنة المالية</b>
250000 75000	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى ( 62500 + 12500 )
<b>325000</b>	<b>2 . استهلاك السنة المالية</b>
<b>275000</b>	<b>3 . القيمة المضافة للاستغلال ( 1 _ 2 )</b>
40000 35000	أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
<b>200000</b>	<b>4 . إجمالي فائض الاستغلال</b>
30000 20000 10000 25000	المنتوجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
<b>225000</b>	<b>5 . النتيجة العملية</b>
15000 90000	المنتوجات المالية الأعباء المالية
<b>75000 —</b>	<b>6 . النتيجة المالية</b>
<b>150000</b>	<b>7 . النتيجة العادية قبل الضرائب ( 6 + 5 )</b>
28500 —	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

## التحليل المالي

670000 520000	الضرائب المؤجلة ( تغيرات ) عن النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
<b>121500</b>	<b>8 . النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
—	عناصر غير عادية - منتوجات
—	عناصر غير عادية - أعباء
—	<b>9 . النتيجة غير العادية</b>
<b>121500</b>	<b>10 . صافي نتيجة السنة المالية</b>

### الحالة السادسة:

إليك الميزانية المحاسبية لمؤسسة البدر كما يلي:

2016	2015	الخصوم	2016	2015	الأصول
58000	47000	رأس المال	73000	60000	التشبيات
12000	12000	الاحتياطات	(15500)	( 15000)	اهتلاكات
4000	3000	نتيجة السنة	40000	37000	مخزونات
26000	30000	ديون مالية " ذات المدى المتوسط و الطويل "	(8000 )	( 5000 )	مؤونات لتدني المخزون
17000	14000	ديون الموردین	2000	2000	سندات التوظيف
2000	1000	مدينو الاستغلال	1000	800	شركات حليفة
4000	2000	تسبيقات بنكية	27000	26000	الزبائن
			3500	3200	قيم جاهزة
<b>123000</b>	<b>109000</b>	<b>المجموع</b>	<b>123000</b>	<b>109000</b>	<b>المجموع</b>

و بالاعتماد على المعلومات الإضافية التالية و الخاصة بالمؤسسة ذاتها:

1. لم تحصل المؤسسة على ديون مالية جديدة ذات المدى المتوسط و الطويل؛

2. اقتناء تشبيات " معدات مكتب " القيمة الإجمالية 17000؛

3. التنازل عن التشبيات " معدات إعلام آلي " 3900؛



## التحليل المالي

4. القيمة الإجمالية للتثبيتات المتنازل عنها 4000؛

5. الأرباح الموزعة في السنة 3000.

### جدول الاهتلاكات:

اهتلاكات في بداية السنة	مخصصات اهتلاكات السنة	انخفاض الاهتلاكات	اهتلاكات في نهاية السنة
15000	800	300	1550

### المطلوب:

1. حساب القدرة على التمويل الذاتي؛

2. إعداد جدول التمويل .

### الحل:

#### 1. جدول التغيرات:

الأصول	2015	2016	التغير	الخصوم	2015	2016	التغير
التثبيتات	45000	57500	12500	رأس المال	47000	58000	11000
مخزونات	32000	32000	0	الاحتياطيات	12000	12000	0
سندات	2000	2000	0	نتيجة السنة	3000	4000	1000
توظيف	800	1000	200	ديون مالية	30000	26000	(4000)
شركات	26000	27000	1000	ديون	14000	17000	3000
حليفة	3200	3500	300	الموردون	1000	2000	1000
زيائن				ديون	2000	4000	2000
قيم جاهزة				الاستغلال			
				تسيقات			
				بنكية			
<b>المجموع</b>			<b>4000</b>	<b>المجموع</b>			<b>4000</b>

## التحليل المالي

### 2. جدول الموارد و الاستخدامات:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
11000	رأس المال	12500	التشبيات
1000		200	
3000	نتيجة السنة	1000	شركات حليفة
1000		300	
2000	ديون موردون	4000	زبائن
	ديون الاستغلال		قيم جاهزة
	تسبيقات بنكية		ديون مالية
<b>18000</b>	<b>المجموع</b>	<b>18000</b>	<b>المجموع</b>

### 3 . حساب قدرة التمويل الذاتي:

نقوم بحساب قدرة التمويل الذاتي بالطريقة المتزايدة:

4000	نتيجة السنة
800	
3000	+ مخصصات الاهتلاكات
3700	
3900	+ مخصصات لتدني المخزون
	+ القيمة الصافية للتشبيات المتنازل عنها
	- نتائج بيع التشبيات المتنازل عنها
7600	قدرة التمويل الذاتي

### 1. إعداد جدول التمويل:

جدول التمويل " الجزء العلوي ":

المبالغ	الموارد الثابتة	المبالغ	الاستخدامات الثابتة
7600	قدرة التمويل الذاتي	3000	الأرباح الموزعة خلال السنة
3900		17000	
11000	التنازل عن التشبيات	4000	اقتناء تشبيات
	الأموال الخاصة		تسديد الديون المالية
22500	<b>المجموع</b>	24000	<b>المجموع</b>

$$\Delta FR_{ng} = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

$$24000 - 22500 =$$

## التحليل المالي

( 1500 ) =

جدول التمويل " الجزء السفلي " :

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
4000	موارد الاستغلال	1200	استخدامات الاستغلال
1000		0	
3000	ديون الاستغلال	0	مخزونات
0		200	
2000	ديون الموردون	1000	سندات التوظيف
2000	موارد خارج الاستغلال	4000	الشركات الحليفة
	موارد الخزينة	4000	الزبائن
	تسبيقات بنكية	300	استخدامات خارج
		300	الاستغلال
			ديون مالية
			استخدامات الخزينة
			قيم جاهزة
6000		5500	

احتياجات رأس المال للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

احتياجات رأس المال للاستغلال = 4000 - 1200 = ( 2800 )

احتياجات رأس المال خارج استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

احتياجات رأس المال خارج الاستغلال = 0 - 4000 = 4000

احتياجات رأس المال العامل الإجمالية = 2800 - 4000 = 1200

الخزينة = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

الخزينة = 2000 - 300 = ( 1700 )

### قائمة المراجع

1. وليد ناجي الحياي ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي " ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان .الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009 .
2. زغيب مليكة ، بوشنقىر : " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .
3. عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، " التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة " ، اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان .الأردن ، 2008 .
4. نعيم نمر داوود ، " التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية " ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان .الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 .
5. منير شاكر محمد و آخرون ، " التحليل المالي مدخل لإتخاذ القرارات " ، دار وائل للنشر ، عمان .الأردن ، الطبعة الأولى ، 2005 .
6. عامر عبد الله ، " التحليل و التخطيط المالي المتقدم " ، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان .الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015 .
7. مفلح محمد عقل ، " مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، دار أجنادين للنشر و التوزيع ، عمان .الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 .
8. محمد سامي راضي ، " تحليل التقارير المالية . محاسبي ، مالي ، ائتماني . " ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية . مصر ، 2015 .
9. دريد كامل آل شبيب ، " مقدمة في الادارة المالية المعاصرة " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان .الأردن .
10. عبد الوهاب الرميدي ، علي سماي ، " المحاسبة المالية وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد " ، دار هومة ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2011 .
11. مبارك لسوس ، " التسيير المالي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .
12. شبيب شنوف ، " التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان .الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 .

13. الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، " التسيير المالي . الادارة المالية . دروس و تطبيقات " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 .
14. البار رشيد ، " اليسير المثالي في التسيير المحاسبي و المالي " ، دار عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2015 .
15. فيصل محمود الشواورة ، " مبادئ الادارة المالية . اطار نظري و محتوى عملي " ، دار مسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013 .
16. ناصر دادي عدون ، " دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة " ، دار الحمديّة العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2008 .